العمل البلدي
الأمانة
نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي
السنة الثالثة ـ نيسان 2010 م - ربيع الآخر 1431 هـ

اتحاد بلديات شرقي بعلبك:
إنماء مشترك

بلدية الغبيري:
واحة الإنماء والمشاريع

الوزير بارود في الضاحية

الإدارة المتكاملة
للنفايات الصلبة في لبنان

يحمر ـ البقاع الغربي:
نقلة نوعية

شحور بلدة
تراثية أنيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي ـ علم وخبر ١٤٦/أد

الأمانة

السنة الثالثة -نيسان 2010 م - ربيع الآخر 1431 هـ

رئيس التحرير:
أمير قانصوه

هيئة التحرير:
فوزي أبو زيد. كريم فضل الله. قاسم عليق. حسان الموسوي

في هذا العدد

أول الكلام: بقلم النائب الأستاذ نوار الساحلي	3.2
ملف: بلدية الغبيري واحة الانماء	16.8
إتحاد: إتحاد بلديات شرقي بعلبك	19.17
إنجاز: شحور: بلدة تراثية أنيقة	23.21
وقفة مع: حملة النظام من الإيمان	25.24
ثقافتنا: الإسلام ومسؤوليات الإنسان البيئية	27.26
رأي: بقلم الاعلامي أحمد خنافر	29.28
قضية: الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في لبنان	31.30
تحقيق: يحمر ـ البقاع الغربي: نقلة نوعية	34.32
الملف القانوني	39.36
بالصور: جباع ـ عين بوسوار	41.40
تجربة بلدية: بلدية طهران	47.46

.. في البداية

قد تجد في البلديات من يزهد اليوم بالإعلام ووسائله كافة، ولا يعطي هذا الجانب الأهمية المطلوبة، على الرغم من أن مصلحة أي مجلس بلدي أن يسوّق انجازاته ويظهر للناخبين ما قدمه طيلة السنوات الست الماضية.

واذا كانت الدعاية لأعمال البلدية تبدو على مشارف الانتخابات كإعلان انتخابي، إلا أنها ليست عيباً أو حراماً، بل على العكس من ذلك، فقد يكون الإعلان واجباً، بشرط الموضوعية، وبعيداً عن التضخيم الذي لا يقبله لا العقل ولا المنطق، هذا فضلاً عن أهمية استخدام الوسيلة الاعلامية المناسبة كاللقاءات المباشرة والمعارض والمنشورات والأفلام على اختلافها.

بالتزامن مع استحقاق الانتخابات، يصبح من واجب أي مجلس بلدي أن يقدّم لناخبيه كشف حساب بما فعله على مستوى الخدمات المباشرة وغير المباشرة والمشاريع التنموية التي أفاد بها بلدته.

من حق الناس أن تعرف كيف تصرّف من تولى مسؤولية البلدية، وواجب على المجلس البلدي أن يقف أمام الناس بجرأة ليقول أين قصَّر؟ وماذا أنجز؟

المحرر

لملاحظاتكم ومساهماتكم يرجى التواصل مع الأمانة:
جمعية العمل البلدي حارة حريك، بناية الهدى 01-277803 - 01-275952
أو عبر مكاتب الجمعية في المناطق
Email: **amana@amal-baladi.org**

DB UK للتصميم والطباعة
Email: dbouk@yahoo.com 00961 3 336218

أي قانون يناسب بلديات لبنان؟ وهل نجحت تجربة البلديات؟

عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نوار الساحلي

«القانون الاصلاحي!»

مع دعوة الهيئات الناخبة بموجب المرسوم الصادر عن معالي وزير الداخلية والبلديات، فإن البلد مقبل على انتخابات بلدية وفق «القانون القديم»، علماً ان مشروع تعديل قانون الانتخابات البلدية ما زال يُدرس في مجلس النواب مع بنوده المسماة إصلاحية، والذي حاولت الحكومة أن تعطيه هذا الطابع وهذا العنوان.

الإصلاح لا يكون بالعناوين وبمحاولة تطبيق قوانين شكلها واسمها لا يعبر عن مكنوناتها.

إن مشروع القانون الموجود في المجلس النيابي فيه عدة أمور جديدة، ولكنها بحاجة للكثير من التعديل والدراسة المتأنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

أ – يتكلم المشروع عن النسبية، ولكنه بنفس الوقت يفرض نظاماً بلوائح مقفلة ومعدة سلفاً، أي ان الناخب ملزم بالاقتراع للائحة دون أن يتمكن من تعديل ترتيبها أو من شطب أو تغيير اسم أي مرشح.

ب– تضخيم النتائج: بموجب المشروع إذا تنافست عدة لوائح في الانتخابات البلدية، وعند الفرز اذا لم تنل أية لائحة الأكثرية المطلقة، تضخم نتيجة اللائحة التي نالت أكثر عدد من الأصوات لتنال 51 % من مقاعد المجلس البلدي!

ج – عند فرز الأصوات يفوز حكماً من اللائحة التي تنال الأكثرية الرئيس ونائب الرئيس، ويخرج من المنافسة المرشحون على مركز رئيس ونائب رئيس في اللوائح المتبقية (أي أول اسمين على اللوائح المتبقية).

د – تمّ ادراج الكوتا النسائية بطريقة غير مباشرة، بحيث لم تلتزم اللوائح بكوتا معينة، بل عند النتائج اذا كان هناك من مرشحات فلهنّ الأفضلية.

علماً أننا نعتقد ان هذا الطرح يُعدّ انتقاصاً من حق المرأة، والكوتا هي نوع من التمييز السلبي بحقها.

هذه أمثلة أوردتها بإيجاز عن فحوى هذا المشروع الذي تحاول اللجان

دراسته وتعديله بشكل يتناسب مع الواقع اللبناني، برغم ما يعتري هذا الواقع من تعقيدات مناطقية وطائفية وحتى عائلية.

ومن نافل القول ان الانتخابات البلدية هي محطة مهمة، خاصة من الناحية الإنمائية، فالبلدية ـ وكما يعلم الجميع ـ هي السلطة المحلية الملاصقة للمواطن، والعلاقة بين المواطن ورئيس بلديته أو مجلسها البلدي هي علاقة يومية، كما إن الخدمات المطلوبة من البلدية تهم الحياة اليومية للمواطن.

وبالتالي فالمشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية تنم عن الاهتمام بعملية الإنماء، وتؤكد على العلاقة المذكورة أعلاه. لذلك نحن ذاهبون الى الانتخابات المقبلة بتحالف متين مع حركة أمل والحلفاء لخوضها على أساس برامج إنمائية.

«هل نجحت التجربة؟»

لا شك أن تجربة البلديات منذ العام 1988 كانت تجربة مهمة وضرورية، ولو أن البعض ينتقدها، ولكن لا بد من القول بصراحة إنه لولا البلديات في الكثير من المدن والقرى لكانت الأوضاع الإنمائية في الحضيض، وعليه فإن القول بأن البلديات كلها كانت ناجحة هو مبالغة، ولكن بالإجمال فإن هذه التجربة الفتية (12 سنة) أثبتت أهمية العمل البلدي وضرورة المتابعة بشكل جدي.

لذلك فإنّ حزب الله يركز من خلال مديرية العمل البلدي في كل منطقة على مواكبة سير العمل في كل المجالس البلدية والاتحادات، وسيسعى لمؤازرة ومساعدة البلديات ضمن الممكن لمتابعة الإنماء والقيام بالمشاريع التي تصب بفوائدها على كل المواطنين، لا سيما في المناطق المحرومة والمهملة تاريخياً.

نتمنى أن تكون الانتخابات المقبلة حافزاً لتقديم الأفضل، ونأمل أن تكون المجالس المقبلة متجانسة ومتحدّة في سبيل إنماء بلداتها وقراها.

العمل البلدي هو تكليف وليس تشريفاً، وعلى كل رئيس بلدية أو عضو مجلس بلدي أن يعتبر أن من واجبه خدمة أهله ومواطنيه بأشفار العيون كما قال سيد شهداء المقاومة سماحة السيد عباس الموسوي (قده)، فخدمة الناس عبادة.

وفقنا الله وإياكم لما فيه مرضاته.

تغيير اسم أعلى شلالات العالم

غير الرئيس الفنزويللي هوغو تشافيز اسم شلالات انجيل، أعلى شلالات في العالم، قائلاً انها يجب أن تحمل الاسم الذي يطلقه عليها السكان وهو كريباكوباي ميرو، وكانت تحمل في السابق اسم المستكشف الأميركي جيمي أنجيل الذي اصطدمت طائرته في ثلاثينات القرن العشرين بالجبل الذي تبدأ منه الشلالات وارتفاعها ألف متر.

أطلس الرياح «قريباً» لطاقة بديلة

البقاع وعكار واقليم الخروب من المناطق اللبنانية التي يمكن ان ينجح فيها انتاج الطاقة من الرياح، حيث نسبة الهبوب جيدة على مدار السنة، كما قال وزير البيئة محمد رحال، الذي يبدي حماسة لإطلاق مشاريع الطاقة المتجددة، والخطوة الأولى هي اعداد أطلس الرياح بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن طريق عددات ترصد يومياً مجاري الهواء وسرعتها لمدة سنة، لتقويم جدوى اقامة توربينات تنتج الكهرباء بطاقة الرياح.

NO SMOKING

ممنوع التدخين بأمر من بلدية الزوق

أيها المدخن، لن يسمح لك بعد اليوم بالتدخين في المباني الرسمية التابعة لبلدية زوق مكايل: في قصرها البلدي، في «بيت الشباب والثقافة» وفي «متحف الشاعر الياس أبو شبكة».

حملة ضد التدخين بدأها المجلس البلدي في زوق مكايل، فاتخذ القرار بتطبيق قانون منع التدخين في مقراته، حتى قبل أن يقره البرلمان اللبناني.

موقف لحظة

مجلس بلدية جونيه الى النيابة العامة

طلبت النيابة العامة التمييزية من محافظ جبل لبنان القاضي أنطوان سليمان رسمياً الموافقة على إحالة مجلس بلدية جونيه رئيساً وأعضاءً الى التحقيق القضائي بجرم مخالفة القانون وارتكاب تجاوزات على حساب المال العام في عدّة ملفات، منها ملعب الرئيس فؤاد شهاب والإعلانات والتلزيمات، والاستفادة من عقارات عائدة الى البلدية، وصفقات تناولت تلزيمات لمشاريع البلدية. وذلك بموجب المادة 363 من قانون العقوبات.

باسيل: لترشيد الإنفاق في الإنارة العامة

اقترح وزير الطاقة والمياه المهندس جبران باسيل على وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي ووزير الداخلية والبلديات زياد بارود التعميم على القيمين على نظم الإنارة إجراء صيانة دورية وتركيب أجهزة جديدة للتحكم، وذلك في كتابين وجههما باسيل إلى كل من الوزيرين اقترح فيهما:

- إجراء صيانة دورية لكل أجهزة التحكم بالإنارة العامة بما فيها اللواقط Sensors.
- تركيب أجهزة جديدة للتحكم بالإنارة العامة حيث تدعو الحاجة.
- العمل على الانتقال التدريجي نحو استعمال لمبات للانارة العامة أكثر توفيرا من تلك المعتمدة حاليا.

حملة تشجير جوية

الحرائق قضت على نسبة كبيرة من الأحراج

في اطار حملة وطنية شاملة لتشجير الغابات التي تعرضت للاحتراق عام 2007 نظمت جمعية «لبنان أخضر من جديد» حملة تشجير من الجو بواسطة طوافة تابعة للجيش اللبناني في منطقتي القبيات وعندقت.

وتبلغ نسبة نجاح هذه العملية بناءً على تقارير العام 2009 حدود الـ20 في المئة، وهذا امر جيد للغاية وفيها تخفيف كلفة مالية 50 مرة اقل عن عملية التحريج التي كانت تتم بشتل غرسات الاشجار الحرجية، اذ تبلغ كلفة كل طن من البذور نحو العشرين الف دولار اميركي، عدد البذور في كل طن نحو 1200000 مليون ومئتي الف بذرة. اما كلفة غرس 120 الف شجرة حرجية فهي تقارب المليون دولار اميركي. وهي لا تلغي عملية غرس الشتول نظراً لأهميتها التوعوية.

بالأرقام

80 بالمئة

من الأسر والعائلات اللبنانية تعاني نقصاً في المياه في فصل الصيف أسبوعياً، فيما النقص الأسبوعي يطال 50% من الأسر في فصل الشتاء، بحسب ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان مارتا رويداس.

ويقول المدير العام للموارد المائية، فادي قمير، إن المصادر المائية المتوافرة حالياً في لبنان تبلغ 295 مليون متر مكعب سنوياً، فيما الطلب يبلغ 985 مليون متر مكعب، أي إن العجز يبلغ 690 مليون متر مكعب، متوقعاً أن يصل الطلب في عام 2030 إلى 1955 مليون متر مكعب، ما سيزيد العجز إلى 1660 مليون متر مكعب، إلا أن الخطة العشرية للسدود ستوفر موارد إضافية كالآتي: 275.2 مليون متر مكعب سنوياً في الشمال، 114 مليوناً في البقاع، 169.1 مليوناً في جبل لبنان، 290 مليوناً في الجنوب، أي نحو 1088.3مليون متر مكعب سيحصل عليها لبنان من 27 سداً.

- 5200 مليار ليرة لبنانية

هو حجم العجز في الموازنة اللبنانية للعام 2010، وفق الكثير من التوقعات، أي ما نسبته 11 بالمئة من الناتج المحلي، وبحسب خبراء في الشأن المالي.

وكانت التوقعات تشير الى تقليص العجز الى الـ 7بالمئة من الناتج المحلي، أي نحو 3500 مليار، وهو رقم بات من الصعب تحققه.

- 800 مليون

شخص يتكاثرون في مدن الصفيح حول العالم، وتنتشر مدن الصفيح حول المدن الرئيسية لا سيما في الدول التي يطلق عليها العالم الثالث.

السيد صفي الدين رعى تكريم المجالس البلدية والاختيارية في البقاع:

يجب أن نسعى بكل إمكاناتنا لتنفيذ ما فيه مصلحة الناس

برعاية رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله سماحة السيد هاشم صفي الدين، أقامت مديرية العمل البلدي في البقاع حفلا تكريميا لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية والهيئات الاختيارية بمنطقة بعلبك - الهرمل في قاعة تموز في بعلبك، بحضور النواب: السيد حسين الموسوي، اميل رحمة، علي المقداد، نوار الساحلي، الوليد سكرية ومروان فارس، مسؤول منطقة البقاع الحاج محمد ياغي، مسؤول مديرية العمل البلدي في البقاع الحاج حسين النمر، ورؤساء بلديات واتحادات بلدية ومخاتير.

عرّف الحفل عضو مجلس بلدية بعلبك قزحيا شبشول، وعُرض في مستهله فيلم وثائقي يبيّن أهم انجازات كل بلدية.

وألقى السيد صفي الدين كلمة شكر في مستهلها باسم باسم قيادة حزب الله رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والاختيارية وكل الفريق العامل الذي قدم خدمات جليلة على صعيدة خدمة هذه المنطقة.

وأكد سماحته أننا ننتمي الى «ثقافة تدعو الى قيام النهضة الشاملة للانسانية وتحقيق الإنماء وتحمل المسؤولية تجاه الناس»، معتبراً أن «الانماء الثابت والحقيقي هو الذي ينطلق من مجتمعنا وشعبنا وأهلنا وقدراتنا، والذي يقوم على ثقافتنا ووعينا وإدراكنا، أما ما يأتي من الخارج فقد يكون مفيدا، ويجب ان نحسن الاستفادة منه، وكل جهة مانحة تقدم خدمة يجب ان نشكرها، ولكن ليس هذا أساس التنمية، لذا ينبغي ان نتكافل ونتضامن بإمكاناتنا او من خلال وزاراتنا وادارتنا العامة ومؤسساتنا، ويجب ان نسعى بكل إمكاناتنا لتنفيذ ما فيه مصلحة عامة للناس، فنحن نريد إنماءً يبقى وينفع للاجيال الحاضرة وللاجيال القادمة».

ورأى اننا امام تحديات كثيرة أهمها: «الناس، والتقرب من الناس وخدمتهم، والثاني غياب تقديمات الدولة والحرمان في الكثير من بلداتنا، فوظيفتنا المتابعة الحثيثة لإحضار مؤسسات الدولة وطلب المشاريع وتقديم الاقتراحات كي تحضر الدولة، والثالث وحدة مجتمعنا ووحدة ابنائنا».

وأكد سماحته «اننا في حزب الله جاهزون للانتخابات البلدية والاختيارية»،

مشيراً الى أن «جهوزيتنا تعتمد أساسا على معرفتنا بأهلنا وخبرتنا ووحدتنا وثقافتنا وتكافلنا مع اهلنا الاعزاء في كل المناطق والبلدات والقرى، فالانتخابات قادمة، وسنكون معكم وفي خدمتكم لتقديم نموذج رائع عن وحدة وكفاءة وقوة مجتمعنا المقاوم».

وأعلن «اننا نريد انتخابات بلدية تحافظ على وحدة البلدة وتحافظ على العلاقات الاجتماعية، وتحفظ التعدد والتنوع الطائفي والسياسي والعائلي والقوى، والمكونات يجب ان تعبر عن واقعها في هذه الانتخابات».

إطلاق اسم القائد الجهادي الشهيد عماد مغنية على جادة رئيسية في الضاحية

رعد: كنت رائداً في حماية الدولة والدفاع عن أرضها وشعبها

برعاية رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب الحاج محمد رعد أقام اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية حفلاً لمناسبة اطلاق اسم «الشهيد القائد الحاج عماد مغنية» على البولفار الحيوي الذي يصل طريق المطار بالحازمية، مرورا بالجسور الجديدة وتقاطعاتها ضمن النطاق البلدي للاتحاد، بحضور النواب السيد حسين الموسوي، ناجي غاريوس وبلال فرحات، ورؤساء وأعضاء من بلديات الحدث وحارة حريك والغبيري وبرج البراجنة، وحشد من أهالي وفعايات الضاحية وعائلة الشهيد.

وألقى رئيس اتحاد بلديات الضاحية الحاج محمد سعيد الخنسا كلمة بالمناسبة قال فيها: «إنني باسم إخواني في اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية وأهلها الشرفاء نفتخر اليوم بتسمية جادة الشهيد السعيد الحاج عماد مغنية ليبقى في التاريخ والجغرافيا مدرسة لأجيالنا القادمة، ولنمحو من ذاكرتهم بعض الوصمات السيئة في العديد من الشوارع اللبنانية التي أطلقت عليها أسماء قادة الانتداب بكل أسف».

ثم ألقى النائب رعد كلمة بالمناسبة، جاء فيها: «على جادة تحقق التواصل بين اللبنانيين ومناطقهم، وعلى جادة هي على تماس مع قضية فلسطين، وعلى جادة لطالما أراد القائد الشهيد عماد مغنية أن تكون بداية مشاريع تنمية في دولة تحترم شعبها وتسهر على راحته ومصالحه، وتكون قوية وقادرة وعادلة، على جادة تحمل كل هذه المعاني نرسم بالأحرف اسم القائد الجهادي الكبير الحاج عماد مغنية، وهو الذي فتح لنا جادة العز والنصر والحرية والكرامة والمجد، ولم يبخل بروحه ولا بدمه فضلا عن وقته وجهده، من أجل أن يشمخ موقع لبنان في كل منطقتنا والعالم، ولينشر التحرر من نير الاحتلال والطغيان والاستكبار».

وقال: «نوفيك ببعض حروف لاسمك على جادة في دولة كنت رائداً من رواد حماية سيادتها والدفاع عن أرضها وترابها وشعبها، وأنت الذي قدمت لنا نهجا ورسمت لنا طريقا نعبر من خلاله نحو المهابة ونحو الحرية ونحو العزة والفخار، حتى في تسميتنا لهذه الجادة نحن مدينون لدمك، مدينون لشجاعتك ولبطولتك، ولحسّ الحرية الذي كان يتمحض جهاداً ورعايةً وانكباباً على تطوير قدرات هذا البلد الدفاعية، وعلى تعزيز موقع ودور الدولة في حماية هذا البلد».

ثم أزاح النائب رعد والحضور الستارة عن لوحة تذكارية على نصب الشهيد مغنية تحمل الاسم الجديد للبولفار.

وفد من جمعية العمل البلدي زار الوزيرين الحاج حسن وفنيش

زار وفد من جمعية العمل البلدي وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن وبحث معه سبل التعاون مع البلديات ودعمها في دورها التنموي وخطة الوزارة على مستوى تعزيز المساحات الخضراء في البلاد. واكد الوزير الحاج حسن أن وزارة الزراعة تضع من ضمن أولوياتها وفي خطتها واستراتيجيتها دعم البلديات للقيام بدورها في اطار حماية الاحراج وتعزيزها وزيادة مساحاتها. واعلن ان الوزارة قد خصصت من ضمن برنامجها للعام 2010 العديد من المشاريع التي يحتاج تنفيذها الى تعاون وثيق مع البلديات في مختلف المناطق. وشدد على أهمية متابعة عمل المسالخ والمزارع ومراقبتها، وهو ما يحتاج الى عمل متناسق مع البلديات ووزارة الداخلية لتأتي المراقبة على سلامة الغذاء متكاملة في اطار الحفاظ على الصحة العامة.

كما زار وفد من جمعية العمل البلدي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الحاج محمد فنيش في مكتبه في الوزارة، وتناول البحث معه سبل التعاون بين البلديات ووزارة التنمية الادارية، بما يمكّن البلديات من القيام بدورها التنموي، ويطور أجهزتها الادارية.

بلدية الغبيري: واحة الإنماء

الغبيري ... من البلديات الكبرى، ليس فقط في التصنيف الذي تعتمده وزارة الداخلية، بل هو قياساً على سلّة منجزاتها الادارية والخدماتية، واستناداً الى لائحة مشاريعها الطويلة التي تشمل كل الشؤون الحياتية، التي تبدأ من المدرسة، الصحة، البنى التحتية، الى الثقافة والرياضة والبيئة والتجميل والسلامة العامة، وتعاون غير محدود مع الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في نطاقها لتعزيز إمكانيات هذا المجتمع وتفعيل دوره في اطار التنمية المحلية.

كل ذلك كان وفق رؤية استراتيجية تتطلع الى بلدة جميلة يظللها الصنوبر وتنتصب في شوارعها اشجار النخيل، وتزيّن حدائقها الزهور على انواعها، وبلدة لا يضطر تلامذتها للجوء الى مدارس بعيدة بحثاً عن مقعد دراسي، بلدة تحتضن ابناءها وترعاهم صحياً وعلى افضل المستويات، وتهتم بشبابها في اطار البرامج الرياضية والتأهيلية الواعدة..

مدينة الغبيري اليوم، ليست جارة بيروت وحسب، بل قلب العاصمة النابض بالعمل: دعم الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين على كافة المستويات، شبكة طرقات حديثة، مصارف، مؤسسات رسمية وسفارات ومستشفيات وفنادق وغيرها من المراكز التي تضج بها أنحاؤها.

مجلة الأمانة ـ العمل البلدي، تخصص هذا الملف لعرض واقع وإنجازات بلدية الغبيري.

الصور: عصام قبيسي
ارشيف بلدية الغبيري

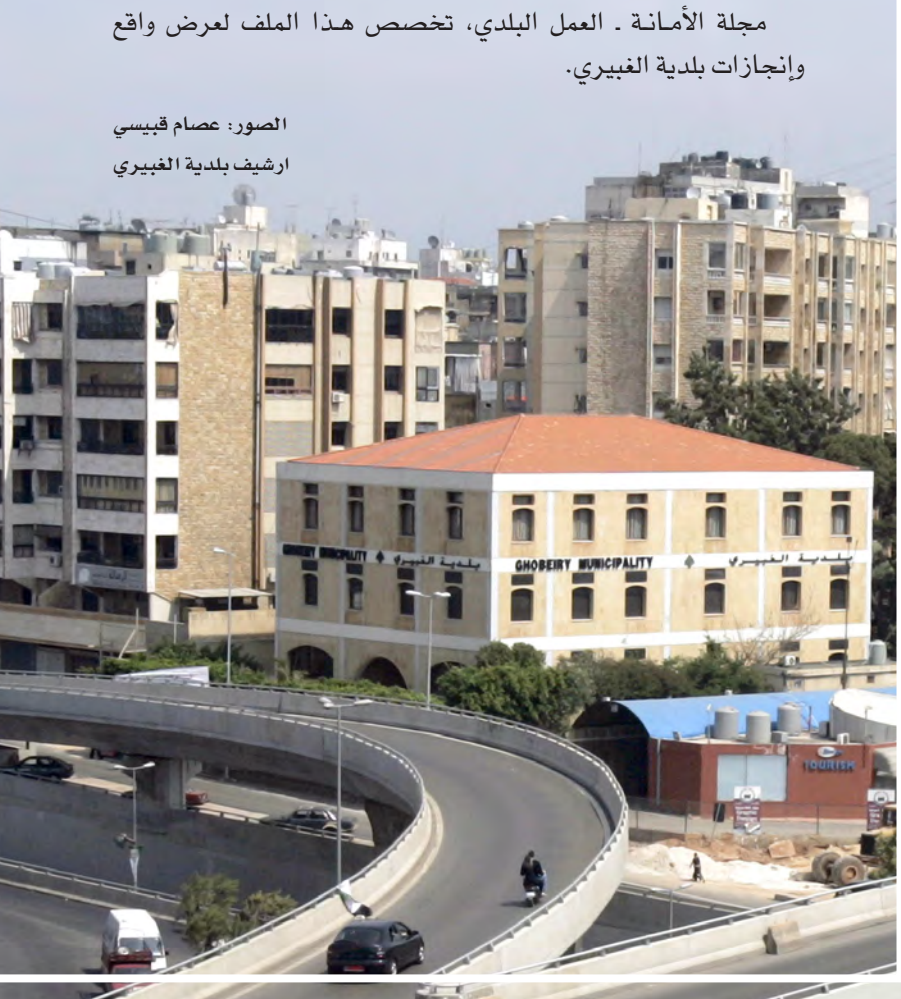

تعتبر بلدة الغبيري من كبرى بلدات ساحل المتن الجنوبي، وتشكل نتيجة لموقعها جسر العبور من العاصمة إلى بقيّة المناطق، فبيروت تقع على طول حدودها الشمالية، كما يقع البحر الأبيض المتوسط على حدودها الغربية، والشياح وفرن الشباك شرقاً، وحارة حريك وبرج البراجنة على الحدود الجنوبية. أما عدد سكانها فيناهز بحسب بعض الاحصاءات 200 ألف نسمة.

باشرت بلدية الغبيري أعمالها بشكل مستقل في 9 كانون الثاني 1956، عدد أعضاء المجلس البلدي الحالي 21 عضواً، يترأسه الحاج محمد سعيد الخنسا. يقع مقرها البلدي على طريق المطار، ولديها موقع على شبكة الانترنت www.ghobeiry.gov.lb

رئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنسا لـ «الأمانة»:

عملنا لخدمة الناس وسعادتهم

اذا كان من الصعب على رئيس مجلس بلدي أن يتحدث عن منجزات عهده، فان الصعوبة تنتفي عندما يجد الرئيس أمامه سيلا هائلا من المنجزات التي تحققت، والتي أحدثت تغييراً حقيقياً ظاهرا بوضوع في كل مفاصل منطقته.

هكذا هو الحال بالنسبة لرئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنسا الذي قدر له أن يستلم زمام البلدية لدورتين متتاليتين، تتصلان ليس فقط بثقة الناس، بل بما ينفعهم على قاعدة الحديث الشريف الذي يقول «الناس كلهم عيال الله وأحبهم اليه أنفعهم لعياله»، والذي يرفعه الخنسا كعنوان لخلاصة جهد بذلته البلدية ومجلسها وجهازها التنفيذي طوال السنوات الماضية.

واذا كان كثيرون يغبطون الغبيري على ما وصلت اليه اليوم فان الخنسا يؤكد ان ما انجز كان «ثمرة وجود مجلس بلدي متعاون»، والذي وضع منذ الايام الأولى لفوزه «أفكاراً لكيفية بناء مشاريع مستقبلية تحتاج اليها المنطقة، وتنهض بها».

وليست الخدمات وحدها هي الهدف دائماً، فما «قامت به بلدية الغبيري فتح آفاقا واسعة لقدوم المستثمرين، الذين قدمت لهم كل التسهيلات على مستوى التراخيص، البناء، تأهيل البنى التحتية، وهذه عناصر مهمة لجذب رؤوس الاموال». وهو ما أوجد العديد من فرص العمل ورفع من مستوى المنطقة اقتصادياً.

من الادارة البلدية المتكاملة (ارشفة ومكننة) الى الصحة الشاملة والبنى التحتية التي توشك البلدية على الانتهاء من تأهيلها على مساحة النطاق البلدي، الى البيئة والحدائق وتحديث شبكة المواصلات، الى البرامج المختلفة على المستوى الاجتماعي والتربوي والثقافي، يضاف اليها سلة من المشاريع الكبيرة التي انطلق العمل بها، الغبيري بين مرحلتين يقرأها الخنسا بتأنٍ:

بداية كيف تقوّمون عمل البلدية منذ توليكم الرئاسة؟

- حتى نقوّم اي بلدية يفترض أولاً ان نقوّم اين كانت وكيف اصبحت، وما هي المشاريع التي قامت بها، وكيف تطور واقع البلدية على مستوى الأجهزة والامكانات، وعلى مستوى البنى التحية والمشاريع.. بهذا الاسلوب نستطيع ان نقوّم اي عمل واي بلدية.

بداية أوجه الشكر والاحترام للمواطنين الذين منحونا هذه الثقة، ونسأل الله ان نكون عند حسن ظنهم في اداء هذه الامانة، ونكون قد قمنا بجزء اساسي ملقى علينا في خدمة اهلنا وشعبنا الذي وقف الى جانبنا في كل المفاصل والمنعطفات الانتخابية والسياسية في مشروع مقاومة الحرمان والاهمال، ومواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

إذا اردنا ان نشرّح بلدية الغبيري، علينا ان ننطلق من امور استراتيجية اساسية. اولاً المركز البلدي كان في شقة سكنية قديمة، واصبح الان داراً لائقاً ومناسباً محافظاً على تراثه القديم، مع مراعاة كل جوانب التطور البلدي، والتجهيزات اللائقة فيه تواكب روح العصر وتحفظ حقوق المواطنين ومستنداتهم وتسهل حركة خدماتهم بشكل جيد ولائق.

نحن استلمنا بلدية ليس فيها اية آلية على الاطلاق، لا بل كان هناك كومة من الخردة، وبات لنا الان اسطول من التجهيزات الذي يخدم البلدية والمؤسسات الحكومية الرسمية المحيطة بالغبيري وبالضاحية الجنوبية، ويستفيد من هذه الآليات البلدية العديد من المؤسسات الحكومية، خاصة المؤسسات العسكرية والامنية. اما على صعيد الاجهزة البلدية فقد اصبح عندنا جهاز اداري، وبهذا الجهاز انتقلنا من مرحلة العمل البدائي الى العمل الممكنن بالكامل على مستوى البلدية، فأصبح المواطن يأخذ كل اعماله المؤرشفة والتي تخضع لنظام لا يمكن التلاعب به، إن على مستوى الابنية والتواريخ أو حفظ الحقوق، وأيضا هذا الجهاز في تطور الى أن اصبح اي مواطن يستطيع ان يرى هذا الواقع عبر الموقع الاكتروني المخصص للبلدة، واستطيع القول اننا نملك ارشيفاً منظماً بشكل جيد، لدرجة انه لو انه احترق، او حصل له سوء، فهناك مكننة احتياطية تحفظ كل هذه الحقوق، هذا الجهد عمره سنوات طويلة، حتى تمكّنا من ان نحتفظ بأرشيف ومستندات من العام 1956.

اما على مستوى تجهيزات الشرطة فأصبح لدينا ما يزيد عن خمسين شرطياً يقومون بكامل الاعمال، من تنظيم السير، وقمع المخالفات، الى مواكبة المناسبات

مشروع حديقة الشياح

المركز التربوي الذي أنجزته بلدية الغبيري

الاجتماعية لدى المواطنين وخلافه، اضافة الى ذلك هناك مفرزة صحية تشرف على المصانع والمسالخ وخلافه، وهذا القسم تطور بشكل كبير، والحمد الله نستطيع ان نقول انه خلال 12 سنة لم تحصل اية حالة وبائية، اضف الى ذلك يكفي ان نقول اننا اتلفنا 12 طن لحوم خلال سنة واحدة كانت مخزنة في المنطقة، فضلا عن اعمال رش المبيدات، والتنظيفات، والتعاون المستمر بيننا وبين شركة سوكلين لمراقبة التنظيفات. ولدينا ايضاً فريقنا الهندسي الذي يتابع التراخيص والتطوير الهندسي للمنطقة، وأفتخر ان هذه المنطقة شهدت بكل محبة وتقدير اعلى نسبة عمرانية منظمة خلال هذه الفترة مثل منطقة بئر حسن، الماريوت، السفارات، الطيونة، محيط قصر العويني، وما أريد ان اقوله في هذا الاطار انه انشأنا لجنة بيئية، واعتقد ان نسبة غرس الاشجار التي قمنا بها اصبحت ملحوظة في منطقة الغبيري، ونحن باستمرار نجهد لإضفاء الطابع الجميل على كل مفاصل البلدة.

اما فريق الاشغال فهو من اقوى الفرق في المنطقة، ويعمل يومياً في البنى التحية واشغال البلدية، وبالرغم من وقوع فيضانات في العديد من المناطق، إلا ان هذا الامر لم يحصل ضمن نطاق بلدية الغبيري. لاننا انجزنا صيانة معظم البنى التحيتة من مجار صحية وخلافها، كما عالجنا معظم المشاكل العالقة نتيجة المشاريع التي نفذت في الماضي، واكتشفنا اخطاء كبيرة فيها، كما عالجنا مشاكل مماثلة وتاريخية مثل حرش القتيل، السلطان ابراهيم، صبرا وشاتيلا، واليوم بدأنا مرحلة انمائية ففتحنا مكتبا انمائيا، اضافة الى ذلك لا ننسى ان للبلدية شبكة علاقات مهمة مع هيئات المجتمع المدني من جمعيات واندية ومراكز ثقافية وصحية واجتماعية. اما على الصعيد التربوي فكان للبلدية دور مهم جداً على هذا الصعيد. ويمكن القول اننا البلدية الوحيدة في لبنان التي بنت مدرسة على نفقتها الخاصة، كما عملنا على تجهيز مدرسة الغبيري الثالثة قبالة السفارة الكويتية، وايضا مدرسة الغبيري الثانية، وهناك بعض المدارس يتم دفع بدل ايجارها من نفقة البلدية، وهناك علاقة ايجابية بيننا وبين وزارة التربية، ولجان الاهل، ونقوم بدورات تحضيرية لطلابنا الذين يخضعون للامتحانات الرسمية. ونحن الآن في صدد بناء مدرستين بتمويل من الصندوق الكويتي تتسعان لـ 2200 طالب وبمشاركة مالية من البلدية.

الإدارة.. ممكننة بتقنيات حديثة

تمكنت بلدية الغبيري خلال السنوات الأخيرة من مكننة معظم أعمالها الادارية والمالية، وهو مشروع استلزم من البلدية جهوداً كبيرة لجمع الارشيف وحفظه بالطرق التقنية الحديثة. وتتجه البلدية حالياً الى اعداد مشروع البطاقة الالكترونية لجميع المكلفين. ومن أهم أهداف مشروع المكننة البلدية، حفظ المال العام والوثائق وسهولة الحصول على البيانات والمعاملات.

مستديرة سيد شهداء المقاومة في بئر حسن

كيف تحدد أبرز ملامح مرحلة 2004 و2010 إنمائياً وعمرانياً واجتماعياً؟

- أستطيع ان اقول ان ما قامت به بلدية الغبيري فتح الآفاق امام المستثمرين، حيث تم في عهدنا فتح مؤسستين كبيرتين «بيروت مول» من قبل المستثمر السعودي، و bhv وهي مؤسسة فرنسية ضخمة، اضافة الى فندق السمرلاند الممول من قبل السعوديين واللبنانيين، وفندق كورال بيتش

الذي يعاد تأهليه من جديد، وهناك فنادق على الطريق، وايضاً هناك العديد من المؤسسات التجارية والصناعية التي وفدت الى المنطقة نتيجة التسهيلات التي قدمتها بلدية الغبيري لاستقطاب هذه الشرائح.

وبالتالي ليس غريباً ان نقول ان بلدية الغبيري تضم مؤسسات دبلوماسية كبرى عربية واجنبية، كما تضم ايضاً اكبر صرح رياضي في لبنان، وهو المدينة الرياضية، اضافة الى مراكز ابحاث، وسنترال مركزي، الى نحو 64 مدرسة، و4 حوزات دينية، فضلا عن مراكز ثقافية واعلامية وخلافها.

ما هي هذه التسهيلات؟

- قدمنا تسهيلات على مستوى التراخيص، البناء، تأهيل البنى التحتية، وهذه عناصر مهمة لجذب رؤوس الاموال.

ماذا عن الواجهة البحرية، هل لديكم مشاريع استثمارية؟

- الواجهة البحرية تقع ضمن مشروع أليسار، جانب من هذا المشروع تقع عليه تعديات، وان شاء الله خلال عهد حكومة الوحدة الوطنية سيصار الى انجاز قسم كبير من هذا المشروع.

.. لكن هذه الواجهة البحرية قد تعود عليكم بالمنفعة الكبيرة لما تحتله من موقع سياحي متقدم؟

- صحيح، ولكن مشروع أليسار هو بالدرجة الاولى حكومي، ويتم التعاون لحله مع جهات سياسية في البلد.

.. هذه المرحلة ايضا شهدت نهضة عمرانية وشبكة نقل ساهم فيها مجلس الانماء والاعمار، ما هو الدور الذي اضطلعتم به؟

- نحن في العام 99 شاركنا في مؤتمر النهضة الحضرية لمدينة بيروت، ومن خلاله ابدينا وجهة نظرنا بكل المفاصل الاساسية التي تشكل حركة ازعاج للضاحية بشكل عمومي وللغبيري بشكل خاص، وتم البدء بالعديد من الاعمال منها جسر ونفق المطار - حارة حريك - والحازمية، وهو شارف على الانتهاء، مشروع مار مخايل - الطيونة سيتم الانتهاء منه خلال سنة ، أما مشروع جسر المشرفية فأصبح على الطريق. ونعمل مع مجلس الانماء والاعمار - بعد ان ننتهي من مشروع «وعد» على فتح الطرقات مع بعضها البعض، يضاف الى ذلك هناك خطة سير لمناطق الغبيري، حارة حريك، البرج، وهي خطة تترافق مع هذه الشبكة من الخطوط على ان تنتفي معها عجقة السير الموجودة،

ما هي الخطط الاستراتيجية التي وضعتها بلدية الغبيري للوصول بهذه البلدة الى ما وصلت اليه اليوم؟

- اولاً كان هناك مجلس بلدي متعاون، وكان هناك افكار لكيفية بناء مشاريع مستقبلية تحتاج اليها المنطقة، مثلا على صعيد المدارس بدأنا ندرس حاجاتنا لها، كذلك الحال حاجاتنا للحدائق العامة وغيرها من المشاريع الانمائية.

.. هل اعتمدتم في ذلك على مراكز استشارية؟

- اعتمدنا اولا على خبرتنا كأبناء للمنطقة، وثانياً لدى المجلس البلدي تنوع من النخب والخبرات، وثالثاً كنا نستشير أهل الاختصاص فيما نقوم به، هذه الامور ساعدتنا على حل كثير من المشاكل. ونحن كنا نسعى كل سنة الى شراء اراض، الامر الذي سهل علينا بناء مشاريع عليها، اضافة الى تفعيلنا عمل الجباية المحلية.

هل واجهتكم معوّقات على مستوى السلطة وأجهزة الدولة؟

- لنكن صادقين هناك عقبات كثيرة على صعيد اللامركزية الادارية، فضلا عن مساوئ البيروقراطية لجهة انهاء بعض المعاملات كرخص بناء مدرسة وخلافه، ثم انه حتى الان لا نعرف حجم اموالنا الحقيقية العائدة للبلدية. والسؤال الذي نطرحه كيف تصل الاموال الى الصندوق البلدي وكيف تصرف؟ هذا عدا عن اننا نتكلف اعباء مالية كبيرة فيما يتعلق بتنظيف المجاري وإزالة النفايات من مخيمي صبرا وشاتيلا دون من اي مردود، ثم نحن نأخذ مردودا من الصندوق البلدي على اساس سكان اهالي الغبيري الاصليين،

المشروع التربوي الذي يقام بمشاركة الصندوق الكويتي

مشروع مواقف السيارات

بهدف التخفيف من حدّة أزمة السير في بلدة الغبيري وأسواقها التجارية تتحضر البلدية لانشاء مشروع كبير لمواقف السيارات، وقد اشترت البلدية لهذه الغاية عقاراً بكلفة بلغت نحو خمسة مليارات ليرة لبنانية في قلب الشارع الرئيسي والتجاري للبلدة. حيث سيضم بناءً كبيراً مخصصاً لوقوف السيارات، وحالياً فان المشروع في طور الدراسات.

بينما الواقع ان الخدمات التي تقدمها البلدية هي لما يقارب 250 الف نسمة، أي خمسة اضعاف حجم السكان الاصليين، الى ذلك الدولة تقتطع من الصندوق البلدي مستحقات إنارة الشوارع العامة مع العلم ان تكاليف هذه الانارة على حساب خزينة الدولة.

هل مشروع أليسار قابل للتحقق؟

- مشروع أليسار مشروع استراتيجي من اجل حل المعضلات الكارثية التي حدثت منذ عام 48 الى الآن.

فيما يتعلق بمخيم صبرا وشاتيلا، ماذا هناك؟

- آخر مشروع قمنا به في هذا المخيم كلف نحو 400 الف دولار، وهي مشاريع عائدة للكهرباء وخدمات اخرى، ومشروع آخر قمنا به بالتعاون مع الحكومة الالمانية كلفته 2 مليون دولار وذلك لتأمين البنى التحتية من منطقة الرحاب الى مخيم صبرا بهدف وضع حد للفيضانات، وهناك خدمات يومية للمنطقة على مستوى البنى التحتية والكهرباء والماء.

ويجب أن يعلم الجميع أن هذه المنطقة لها خصوصية نتيجة ما تعرضت له من تراكمات منذ العام الـ 48 وبالتالي اتخذت هذه المنطقة الشعبية المكتظة صفة محطة للعمال لا سيما منهم السورين، وعليه لا يمكن ان نحل كل مشاكلها بين ليلة وضحاها، ونحن كبلدية استطعنا ان نقوم بتأهيل البنى التحتية من انارة وإزالة النفايات ورش المبيدات، ولكن لتغيير الواقع نحتاج الى مشروع كبير، وهناك بعض المشاريع التي ستشهدها المنطقة قريباً.

كيف يتم التعاون مع الدول المانحة؟

- نحن فتحنا على كل الدول المانحة التي تتعاطى جديا مع البلديات، واستطعنا ان نستفيد من الجمهورية الاسلامية الإيرانية في بناء الجسور والحدائق والبنى التحتية، كذلك تعاونا مع الحكومة الالمانية التي تساعدنا في تمويل مشاريع البنى التحتية في مخيم صبرا وشاتيلا، وتعاونا الآن مع صندوق التنمية الكويتي لبناء مشاريع بين الغبيري والضاحية الجنوبية بما تعادل كلفتها خمسين مليون دولار، وحصة الغبيري من هذه المشاريع مدرستان وقاعة رياضية، وهناك قسم مشترك مع اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية فيما خص مركز الطوارئ، ايضا تعاونا مع الحكومة الاسبانية وكذلك اليابان في جوانب صحية بحيث تم تجهيز مركزين صحيين في شارع اسعد الاسعد، والطيونة. وبلدية الغبيري هي البلدية الوحيدة التي قدمت المساعدات خلال عدوان تموز للمهجرين الذين نزحوا من البلدة، وكنا نقوم بكل ما هو مطلوب منا دون اي تقصير.

حديقة « 33» وخلفها حديقة الطيور في بئر حسن

بعد انتهاء العدوان ما الدور الذي قمتم به؟

- واصلنا تقديم المساعدات في مشروع اعادة اعمار ما هدمه العدوان الاسرائيلي في تموز من خلال التعاون مع مشروع «وعد»، فضلا عن متابعاتنا اليومية مع مجلس الانماء والاعمار والهيئة العليا للاغاثة لاعادة الناس بشكل سريع الى منازلهم.

ما هي طموحاتكم المستقبلية كبلدة؟

- الغبيري هي بيروت الجديدة كما يصفها الكثيرون، لدينا مركز ثقافي ومسرحي نوعي، ونحن في صدد قاعة رياضية مقفلة تقوم عليها ألعاب رياضية دولية، وهناك جزء مخصص للاخوات، الى حدائق عامة موزعة على عدد من الاماكن المفصلية، ونحن اليوم في صدد انشاء مرائب للسيارات، كما تعاونا مع كل الجمعيات الصحية والتربوية والاجتماعية والانمائية لخدمة الناس، ما افسح المجال امام المئات من الشباب لتأمين فرص العمل. وبالتالي يجب ان نجعل هذه المنطقة منطقة حضارية حتى يكون هناك حالة تكامل بيننا وبين العاصمة بيروت.

- كلمة أخيرة

ما اريد ان اقوله ان كل ما قمنا به من تنمية القدرات الفكرية، وتشجيع الناجحين الاوائل، والتركيز على الانشطة الانسانية، حتى بالمفهوم الفكري نحن اطلقنا على بعض شوارع بلديتنا اسماء مثل: جادة الامام الصدر، ساحة سيد المقاومة السيد عباس الموسوي، جادة المقاومة والتحرير، شارع القدس، جادة الشهيد هادي نصر الله، جادة الشهيد عماد مغنية، جادة العميد علي الخنسا، جادة الدكتور فخري علامة، هذه الرمزية من شأنها ان تربط الانسان بقضيته التي يؤمن بها.

وما اريد ان اقوله، نحن جئنا بإرادة الناس، وان شاء الله نكون ادينا واجبنا تجاههم، ونعتبر ان العمل البلدي عمل عبادي، باعتبار ان الناس كلهم عيال الله وأحبهم اليه أنفعهم لعياله، وشعارنا يبقى كما قال سيد شهداء المقاومة السيد عباس الموسوي سنخدمكم بأشفار عيوننا.

الأشغال خلال حرب تموز: حاضرة في الحرب والسلم

هذا العام تنهي تأهيل البنى التحتية

الأشغال: جهوزية دائمة

حينما نتحدث عن ملف الأشغال العامة في بلدية الغبيري فإننا نتناول ملفاً يقع ضمن أولويات سياسة البلدية، فالبلدية توليه عناية خاصة لعلاقته المباشرة باحتياجات الناس ووفاءً لهم.

في هذا السياق قامت البلدية بزيادة العدة وعديد العمال، لا سيما منهم العاملون بدوامين، لتتمكن من الحضور والجهوزية في كل حالات الطوارىء، كما وزودت ورش الأشغال بأكثر من عشرين آلية بين جرافات وصهاريج مياه ومعدات شفط مجارٍ وغيرها من أجل تقديم الخدمة الأفضل للأهل الكرام.

ومع الانتهاء من مشروع تأهيل البنى التحتية في المنطقة الممتدة من فندق الماريوت الى بئر حسن (قرب السفارة الايرانية) تكون البلدية قد أنجزت 90% من تأهيل البنى التحتية في كافة النطاق البلدي، وستعمل البلدية خلال العام 2010 على اجراء 3 مناقصات لتأهيل البنى التحتية في منطقة الشياح – الطيونة لتنهي بهذا المشروع كل اعمال تأهيل البنى التحتية.

ومن الجدير بالذكر أن بلدية الغبيري كما سائر بلديات الضاحية، بخلاف الكثير من البلديات، لم تشهد أي طوفانٍ بسبب مياه الأمطار خلال السنوات الأخيرة، وهي نقطة إيجابية بحق بلديةٍ تولي العناية اللازمة لملف كالأشغال.

نموذج عن أعمال ورشة الأشغال خلال العامين الأخيرين:

- شفط مياه آسنة من الملاجئ 983 موقعاً
- رفع أنقاض من جوانب الطرقات 7134 متراً مكعباً
- ترميم وتسوية أرصفة 613 متراً مربعاً
- انشاء ريكارات 236 ريكاراً
- تصليح أجهزة (لمبة، ترانس) 2034 جهازاً

حدائق مميزة والصنوبر يعود الى طريق المطار

للمساحات الخضراء في بلدية الغبيري وقعٌ خاص، فالبلدية تدأب وبشكلٍ مستمر على زيادة تلك المساحات لإيقاف المد العمراني على حساب الأشجار من جهة، ولمكافحة تلوث الهواء من جهةٍ أخرى، وحتى اختيار نوع الشجر يأتي عن دراسة معمقة، فزراعة المئات من أشجار البلح أمر يهدف لاضفاء الطابع الاسلامي والعربي على المنطقة، بحسب ما يؤكد المشرفون على القسم البيئي في البلدية.

وعندما يتجول أي مواطن ضمن النطاق الجغرافي للبلدية لا بد وأن يلحظ وجود أشجارٍ لم تكن من قبل، فزوايا الطرقات ووسطياتها وكل أرصفتها باتت أحواضاً لشجرات متنوعة تخضع للصيانة والاهتمام اللازمين يوماً بعد يوم، كما وتقوم البلدية بحملة تشجيرعلى نفقتها الخاصة لجادة الامام الخميني (طريق المطار) حيث تولي اهتماماً خاصاً لزراعة أشجار الصنوبر ذات المقاسات الكبيرة من أجل اعادة إحياء الطابع التراثي الذي كان عليه هذا الشارع قبل الحرب. وهكذا أصبحت العديد من الحدائق التي أنجزتها البلدية ومنها ثلاث انجزتها الهيئة الايرانية للمساهمة باعادة اعمار لبنان، المتنفس الرئيسي لأبناء المنطقة، حيث يجدون فيها ملاذاً ومكاناً للسكينة والترفيه والتأمل.

وفي السياق نفسه، تتجه بلدية الغبيري الى إنشاء حديقةٍ نموذجية في الشياح تبلغ مساحتها ألفيَ متر مربع، والمميز في هذه الحديقة هو احتواؤها على بيت أثري قديم، سيكون مكاناً مناسباً لمكتبةٍ خاصّة بالأطفال بعد ترميمه. أرض المشروع اشترتها البلدية والمشروع قيد الدراسة والإنجاز قريباً.

وتواصل البلدية بشكل دائم حملات النظافة بالتعاون مع الهيئات المحلية، وأبرزها الحملة الدورية لتنظيف الشاطئ.

أشجار الصنوبر على طريق المطار

الصحة: رعاية مركّزة

تولي بلدية الغبيري القطاع الصحي عناية خاصة، وعلى مستويات عديدة، نظراً لحجم الحرمان الذي عانت منه المنطقة على هذا الصعيد لسنوات طويلة، من هنا فلا يبدو مستغرباً أن الفاتورة الصحية التي تقدمها بلدية الغبيري سنوياً تصل الى نحو 500 مليون ليرة لبنانية تتوزع على العديد من البرامج والمشاريع والحملات التي تنفذها مباشرة أو من خلال التعاون مع الجمعيات الأهلية الناشطة في المنطقة، اضافة الى تركيزها على السلامة العامة وعملها لمواجهة الآفات الاجتماعية ومنها المخدرات.

على هذا الصعيد تساهم البلدية في دعم مستوصفين أساسيين هما مركز الرعاية الصحية الأولية الذي تديره وتشرف عليه الهيئة الصحية الاسلامية في الشياح، ومركز طبي آخر في منطقة الطيونة. الأول يعالج شهرياً أكثر من 300 حالة، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الصيدلية والحملات التي يقيمها المركز على مستوى طب العيون، الصحة العامة، الأسنان والأمراض القلبية. والثاني بالتعاون مع جمعية تنمية الطفولة المبكرة حيث يعتبر من المراكز الصحية النادرة في الضاحية الجنوبية، التي تشهد إقبالاً لا مثيل له، إذ أنه عدا عن كونه مستوصفاً طبياً إلا أنه يضم فريقاً من الاختصاصيين الذين يعالجون المشاكل النفسية والصعوبات التعليمية لمن هم دون الخامسة عشرة من العمر.

تسعى بلدية الغبيري الى سد ثغرات القطاع الصحي في المنطقة، إلا أن ذلك يتسم بصعوبات عدة في ظل غياب الاهتمام الرسمي اللازم. لذلك توفر البلدية المساعدات الطبية والمادية للمرضى المحتاجين، ولا تدّخر جهداً في

مشروع المركز الصحي لبلدية الغبيري

استغلال أي فرصة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، فتقيم حملات مجانية كحملات التلقيح السنوية أو الحملات الصحية المجانية التي عادةً ما تكون في المناسبات والأعياد وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي، هذا بالإضافة الى التنسيق والاستفادة من الجهات الدولية المانحة كالبنك الدولي وصندوق التنمية الكويتي والهيئة الايرانية لإعادة إعمار لبنان وغيرها، في سبيل تطوير هذا القطاع ومرافقه.

وعلى مستوى السلامة العامة، تقوم المفرزة الصحية في بلدية الغبيري بفحوص دورية لبائعي المياه في المنطقة، بالإضافة الى الكشوف الدورية على الملاحم والمسالخ التي تقع ضمن النطاق البلدي، وتتعاون على هذا الصعيد مع خبراء من جمعية حماية المستهلك. ومؤخراً عقدت البلدية اتفاقاً مع شركة

اهتمام بالشباب ومشروع المجمع الرياضي انطلق

منذ انطلاق عمل المجلس البلدي الحالي صب اهتماماً ملحوظاً على رعاية الشباب والناشئة في مختلف ميادين الحياة، ووضع البرامج المناسبة لهم، ومنها دورات التدريب المهني المعجّل التي تتركز على الفتيان المتسربين من الدراسة، والتي تضعهم لعام دراسي كامل في

مشروع القاعة الرياضية المقفلة

اطار تدريبي على عدد من المهن التي يرغبون بها، وحالياً فان هذا البرنامج يقام بالتعاون مع مديرية التعليم المهني والتقني، وتقام الدورات في المجمع المهني في الدكوانة.

والى غيرها من الانشطة الشبابية التي تدعمها البلدية وترعاها فان تركيزاً ملحوظاً على الرياضة يظهر في انشطة البلدية التي تقيم عدداً من البرامج بالتعاون مع المدارس والجمعيات والاندية الفاعلة في نطاقها.

وفي الاطار الرياضي فان العمل بصدد تشييد صرح رياضي كبير بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والمشروع عبارة عن قاعة رياضية متعددة الأغراض وتضم: ملاعب ميني كرة قدم وكرة سلة وكرة يد وغيرها من الألعاب، اضافة الى مسبح وقاعة آيروبيك، والميزة التي ستطبع المشروع هي تخصيصه أوقاتاً محددة للنساء.

الارض التي تبلغ مساحتها 3700م تقع بالقرب من طريق المطار، وهي تقدمة من بلدية الغبيري والتمويل على عاتق الصندوق الكويتي، وتساهم البلدية بنسبة تصل الى نحو 25 بالمئة من الكلفة الاجمالية.

ويعتبر المشروع بعد تشييده صرحاً رياضياً وتربوياً واجتماعياً هاماً على صعيد منطقة ساحل المتن الجنوبي والضاحية الجنوبية عموماً.

سوكلين للنفايات يلزم فيه الأخيرة أن تغطي مستوعبات النفايات بخيم خاصة حتى لا تصبح هذه المستوعبات مكاناً لتجمع القوارض والحشرات المضرة التي تسبب الأمراض.

وفيما خص مواجهة آفة المخدرات، فان البلدية تعمل على خطين، الأول وهو «الوقاية من المخدرات» أي الناس الذين لم يدمنوا أو يقبلوا على تعاطي المخدرات بعد، وتتوجه اليهم بحملات توعية ضد المخدرات بشكلٍ دوري لا سيما في المدارس والمعاهد، كما تعمل بالتعاون مع جمعية جاد (شبيبة ضد المخدرات) والعديد من مؤسسات المجتمع المحلي الأخرى على إعداد مدربين مختصين في مجال التوعية والارشاد ضد هذه الآفة. الثاني هو علاج ما نتج عن هذه الآفة ويستهدف المدمنين عليها، واتحاد بلديات الضاحية يعمل بشكل حثيث لإنشاء مركز لعلاج مدمني المخدرات في منطقة قريبة من الضاحية.

ولم تغب البلدية عن برامج حماية السلامة العامة وأبرز ما عملت عليه خلال الولاية الحالية للبلدية هو جسور المشاة التي منها ثلاثة جسور على طريق المطار، اثنان منها بالتعاون مع الهيئة الايرانية، وجاءت كتقدمة من بلدية طهران.

مشروع مركز الرعاية الصحية في الغبيري:

وبالشراكة بين البلدية والبنك الاسلامي سيتم انشاء مركز صحي في الغبيري، والمشروع الذي يعتبر من اهم مراكز الرعاية الصحية الأولية في المنطقة، سيقام على عقار في منطقة الغبيري بمساحة 1500 م2 قدمته البلدية لهذه الغاية.

ويسهم المركز في الرعاية الصحية وتخفيف الأعباء وتأمين الخدمات اللازمة للمواطنين.

المركز التربوي والثقافي لبلدية الغبيري

شكل المركز التربوي والثقافي لبلدية الغبيري منذ انطلاقه محور استقطاب الكثير من البرامج الثقافية والفنية، لا سيما في قاعة «رسالات» التي افتتحت في عهد المجلس البلدي الحالي، وتعتبر من أهم قاعات المؤتمرات في بيروت وضواحيها، وقد شيدتها بلدية الغبيري لتتسع لنحو 750 مقعداً، وجهزتها بأحدث التقنيات: «صوتيات، إضاءة، الكترونيات، تدفئة وتبريد وأعمال ديكور....». وتضم اضافة الى المسرح قاعات مختلفة وفسحات وردهات عديدة، بالاضافة الى الخدمات الملحقة من مرأب للسيارات وقاعات للانتظار ومكاتب إدارية ومخازن.

يقع المشروع ضمن منطقة مركزية وحيوية وبقرب عدد من الطرق الرئيسية والأوتوسترادات والمنشآت المهمة في منطقة بئر حسن. ويتكون المشروع من ثلاثة طوابق سفلية، وطابق أرضي، والطبقات الأربع العلوية هي عبارة عن ثانوية رسمية للبنات.

القطاع التربوي: اهتمام استثنائي

تعطي بلدية الغبيري للجانب التربوي اهتماماً استثنائياً، نظراً للوضع المأساوي الذي كان عليه منذ سنوات عديدة، فالبلدية التي كانت باكورة أعمالها انشاء المركز التربوي والثقافي في بئر حسن (مستديرة الرحاب)، لا تترك جانباً إلا وتسهم في إعادة بنائه وتطويره، وتفخر بأن على أراضيها واحدة من أهم المدارس الرسمية، وهي ثانوية الغبيري الثالثة للبنات، حيث يتخرج من هذه الثانوية سنوياً عشرات الطالبات المتفوقات في مختلف الفروع العلمية والأدبية.

الحجر الأساس للمدرستين

في الغبيري خمس عشرة مدرسة رسمية تقوم البلدية بإجراء الصيانة اللازمة لها بشكلٍ سنوي، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والمادي في حالات عديدة. ترافق بلدية الغبيري تلاميذ المدارس في مختلف مراحلهم الدراسية. فمنذ بداية السنة تنظم البلدية وبالتعاون مع التعبئة التربوية حملة إعارة الكتب، كما وترعى البلدية أنشطة مدرسية ذات طابع إبداعي لتسلط الضوء على حالات من الذكاء والابداع الفني والأدبي عادةً ما تكون مدفونة بين دفات الكتاب ومقاعد الدراسة. ولطلاب الشهادات الرسمية والمتوسطة دورات تقوية تقام سنوياً في مختلف المواد العلمية من أجل رفع المستوى الدراسي عند الطلاب.

ضمن نطاق البلدية، تجد العديد من مؤسسات المجتمع المحلي مكاناً لعملها، والبلدية بدورها لا تسعى للحلول مكان هذه المؤسسات والجمعيات وإنما لتنشيطها من خلال توفير القدر الممكن من المساعدات أو التجهيزات. وفي إطار سعيها لبناء مدارس جديدة من أجل سد الحاجة الماسة للمنطقة، تقوم البلدية الآن ومن خلال منحة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ببناء مدرستين يفترض أن تضما نحو 2200 طالب، وبتكلفة تناهز العشرة ملايين دولار، وتساهم البلدية بنحو 12 بالمئة من كلفة المشروعين.

وعلى الصعيد التربوي أيضاً تفتح البلدية أبوابها لاستقبال الطلاب الذين يجولون في أقسامها ويطلعون من خلال المسؤولين فيها على سير العمل، وعلى الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بالمجالس البلدية.

حديقة الطيور

وعلى المستوى التربوي أيضاً افتتحت بلدية الغبيري قبل سنوات قليلة مشروعاً هاماً ومتميزاً على مستوى لبنان وهو حديقة الطيور التي تشكل اضافة لمميزاتها التجميلية والبيئية صرحاً تعليمياً، فالبلدية قد التفتت الى أن من ضمن المناهج العلمية المدرسية ما يتعلق بالاطلاع الفعلي على كيفية عيش الطيور والدواجن، فكان هذا المشروع الذي يستقبل مجموعات الطلاب والتلاميذ خمسة أيام في الاسبوع، وقد استقبل في العام الدراسي 2008 – 2009 أكثر من 7300 طالب في زيارات منسقة مسبقاً، كما تفتح الحديقة أبوابها للعموم يومي السبت والاحد من كل أسبوع.

وتضم الحديقة عدداً كبيراً ومتنوعاً من الطيور والدواجن، اضافة الى بعض الحيوانات الأليفة.

شارع صبرا - شاتيلا:
تحت رعاية بلدية الغبيري

في إطار تحسين الواقع المعيشي والخدماتي في المخيمات الفلسطينية الواقعة ضمن النطاق البلدي تقوم بلدية الغبيري بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي شملت المخيمات الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات محلية وأجنبية بهدف تحسين وتأهيل البنى التحتية، وتوفير عدد من الخدمات الصحية والبيئية والاجتماعية، وفي هذا السياق تقوم البلدية بتنفيذ أربعة مشاريع لتحسين الأحوال المعيشية في صبرا وشاتيلا بناءً لعقد هبة موقع مع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وممولّ من الاتحاد الأوروبي، وهي:

أولاً:

تجهيز عدة مراكز صحية واجتماعية حيث تم تأمين: عيادة أسنان، عيادة عيون، غرفة تظهير أشعة، معدات مخبرية، تجهيزات لعيادة العلاج الفيزيائي، معدات وتجهيزات طبية مختلفة، أجهزة كومبيوترات وUPS، وتم تسليمها إلى مركز الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية المرأة الخيرية، وسيستمر التعاون بين البلدية وهيئات المجتمع الأهلي الفلسطيني في المجالات الصحية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً:

مشروع بيئي لجمع النفايات الصلبة في منطقة صبرا وشاتيلا، وتم تأمين: شاحنة لنقل النفايات، جرافة صغيرة لجمع النفايات، مواد وماكينات لرش المبيدات، معدات للعمال، مستوعبات بلاستيكية، وقد تم دعم المشروع في مرحلته الاولى بمساهمة مالية وتوفير كمية من المحروقات.

ثالثاً:

مشروع تحسين الطاقة الكهربائية، حيث تم تركيب محول مسبق الصنع عدد 2 وترنس بقوة 1000 KVA ويجري التنسيق مع شركة كهرباء لبنان لوصل المحطات بالشبكة لتحسين مستوى التغذية الكهربائية، وإضافة لذلك سيتم توفير علب كهرباء وكابلات داخلية ولوازم الحماية للترانسات، إضافة لتوفير ديجنتيرات للمنازل التي لا يوجد بها ساعات كهربائية، وذلك بهدف تأمين الطاقة الكهربائية ومنع الفوضى والتعديات على الشبكة.

رابعاً:

مشروع دعم الجمعيات العاملة في مجال التدريب، حيث تم تجهيز الجمعيات العاملة بالتدريب المهني بالمعدات والوسائل اللازمة لإقامة الدورات التدريبية في الاختصاصات التالية: صيانة الإلكترونيات، تعليم الحلاقة وتصفيف الشعر والتجميل، دورات تعليم خياطة وتطريز، دورات التمريض، دورات الفندقية والرسم على الفخار، تعليم الكمبيوتر (برمجة وتدريب)، وتعليم الديكور والدهان والجفصين.

ويتضمن هذا المشروع بالإضافة لتوفير فرص التدريب والتعليم المهني إنشاء مركز للتشبيك والتنسيق بين الجمعيات، ولإرشاد وتوجيه المتدربين للاختصاصات الموجودة وربطهم بسوق العمل.

بالإضافة للعمل على تنفيذ هذه المشاريع التنموية ما زالت بلدية الغبيري تقدم لأبناء مخيم شاتيلا المساعدة على صعيد تحسين أوضاع البنى التحتية والخدمات الصحية والتربوية، وفي هذا السياق أنجز مشروع تأهيل الخطوط الرئيسية للصرف الصحي ومياه الأمطار في منطقة الرحاب وصولا إلى ساحة صبرا بالتعاون مع البنك الدولي الألماني، ما أدى لحل مشكلة الطوفان المزمنة التي كان يعاني منها أبناء المخيم والجوار.

كما أن بلدية الغبيري وبعد أن أهّلت المكان الذي دفن فيه ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا قامت ببناء سور وزرع الأشجار والورود، ووضع اللوحات الإعلامية المعبرة، ووضع نصب تذكاري رمزي للشهداء بانتظار تنفيذ مشروع أكبر ليتحول المكان إلى روضة للشهداء تعطيهم الحد الأدنى الذي يليق بهم. وتستقبل البلدية كل عام وفودا من دول عديدة، ومنهم شخصيات نيابية ورؤساء بلديات ومثقفون وإعلاميون ومفكرون وحقوقيون يجتمعون تحت عنوان (كي لا ننسى مجازر صبرا وشاتيلا).

وما زالت البلدية بتواصلها الإيجابي مع الأهالي والفعاليات وكافة الجهات المعنية تبذل جهودها من خلال التنسيق والتعاون البنّاء لإنجاح المشاريع التي يحتاجها أهلنا وضيوفنا الفلسطينيون لدعم قضاياهم الحياتية والإنسانية وذلك لحين رفع الظلم الكبير الواقع عليهم نتيجة تهجيرهم قسرا من وطنهم فلسطين بفعل الاحتلال الصهيوني لأرضهم.

اتحاد بلديات شرقي بعلبك:

الإنماء المشترك في اتحاد

تحقيق : عصام البستاني

كثيرة هي القضايا التي تربط بلدات شرقي بعلبك، منها الحرمان المزمن الذي استوطن قراها وبلداتها لعقود من عمر الجمهورية اللبنانية حتى صار القاسم المشترك بينها، الا أنها في السنوات الأخيرة وبهمّة أهلها بدأت تعمل لتغيير هذا الواقع من خلال الأطر التنموية التي تشكلت، وأبرزها اتحاد بلديات شرقي بعلبك الذي أخذ على عاتقه وضع الخطط التنموية التي تستهدف النهوض بهذه المنطقة الواسعة.

ويؤكد رئيس الاتحاد السيد عبد اللطيف الموسوي أن "بلدات شرقي بعلبك تشترك في كثير من الامور الحياتية والاجتماعية فيما بينها، ونحن عندما وجدنا أن التخطيط التنموي لا يستقيم على صعيد كل بلدة منفردة، انما يتطلب وجود تجمعات سكنية متوسطة، فكانت الصيغة الملائمة لهذا الامر هي وجود اتحاد للبلديات، مع حرية الانضمام اليه او عدمه للقرى والبلدات المعنية، حيث ان الطوعية هي شرط ضروري لقيام الاتحاد، وكذلك الترابط الجغرافي بين مكونات التجمع وتشابه العادات والتقاليد، فضلا عن المشكلات والتحديات المشتركة فيما بينها".

"الامانة" تستطلع في هذا التحقيق أحوال اتحاد شرقي بعلبك بعد نحو اربع سنوات من انطلاقه:

ست بلدات تقع ضمن اتحاد بلديات شرقي بعلبك، هي: النبي شيت، سرعين الفوقا، سرعين التحتا، جنتا، الخريبة، أما بلدية الخضر فهي منحلة حاليا، وتحت اشراف القائمقام، وتشكل هذه البلدات محورا متناسقا تلعب فيه بلدة النبي شيت كمركز للاتحاد دور القطب، من خلال المراكز التربوية والصحية والادارية المتوافرة فيها، حيث تتأمن فيها المؤسسات التعليمية من المدارس الرسمية الابتدائية حتى الثانوية والمهنية، كذلك الخدمات الصحية اذ يوجد مركز صحي واستحدث منذ بضع سنوات قلم نفوس تعود اليه كل بلدات وقرى الاتحاد التي تستفيد من هذه الخدمات.

ويشير الموسوي الى أنه "نتيجة اصطدام البلديات بمعوقات تنموية كثيرة وجدت نفسها بموقع المضطر للتواصل وانشاء اطار تتمكن فيه من تقديم الخدمات الانمائية للاهالي، ان كان لجهة الطرقات حيث هناك مسافات فاصلة بين القرى وتتداخل في مسافات اخرى، كما حال شبكات المياه ومجاري

الموسوي

تشكل قرى الاتحاد محورا متناسقا تلعب فيه بلدة النبي شيث دور القطب، من خلال المراكز التربوية والصحية والادارية المتوافرة فيها

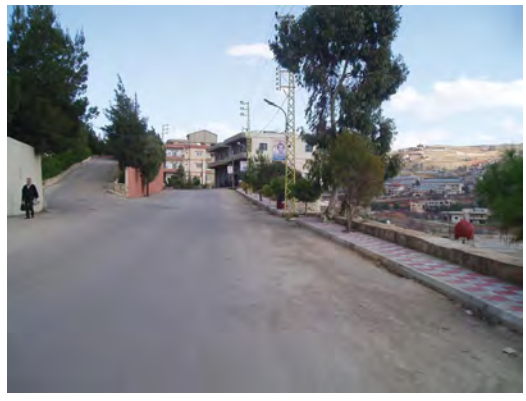

أرصفة وطرقات

ملعب قيد الإنجاز

الصرف الصحي، ما يجعل العمل ضمن اتحاد وشراكة اقل كلفة لجهة الدراسات واقل صعوبة لجهة التنفيذ، وكذلك الامر بالنسبة الى النفايات".

واذا كان اتحاد بلديات شرقي بعلبك كما باقي الاتحادات في البقاع حديث عهد بالعمل الجماعي من خلال تجربته الجديدة وامكاناته المتواضعة، الا ان ذلك لم يمنعه من القيام ببعض الانجازات، فضلا عن وضع الدراسات لعدد من المشاريع والمباشرة بتنفيذ مشاريع استراتيجية اذا صح التعبير.

عن ظروف نشأة الاتحاد يقول الموسوي: "بالتعاون مع رؤساء البلديات عمل الاخوة في جمعية العمل البلدي على مساعدتنا لانشاء خمسة اتحادات، ومن ضمن هذه الاتحادات اتحاد بلديات شرقي بعلبك الذي تأسس بتاريخ 2006/8/24 ويضم البلديات الست التي ذكرناها، وهي تشترك بطبيعة جغرافية متشابهة وتوحّد بينها العوامل الاقتصادية والعمرانية، وتجمعها رؤى مشتركة ومشاريع مشتركة، ونستطيع القول إنه خلال السنوات القليلة الماضية كان الاتحاد عونا للقرى المنضوية فيه وعلى جميع الصعد، وخلال فترة قصيرة قام بانجازات عديدة:

. على مستوى التجهيز قبلنا هبة من برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) وهي عبارة عن جرافة (رفش) ومحدلة زفت وحفارة ومكنسة وآلية بوب كات وصهريج صرف صحي، كما تم تأمين سيارة كبيرة لنقل النفايات بالتعاون مع بلدية بعلبك، اضافة الى شراء شاحنة صغيرة (قلاب) وسيارة رابيد وجرار زراعي وخزان مياه سعة 4000 ليتر لري الشجر، وخزان الف ليتر لرش المبيدات الحشرية، وكمبرسور وقصاص زفت، وبذلك نكون قد أمنا كل ما تحتاجه البلديات في اشغالها، اضافة الى تأمين اسعاف لنقل الجرحى والمرضى، وتعمل هذه الاليات بخدمة البلديات وبشكل متواصل، لتكون عوناً مهما للبلديات في تنفيذ ما تحتاج اليه.

- قام الاتحاد بصيانة وترميم الطرقات الرئيسية ضمن نطاق الاتحاد، وعمل على توسيع بعضها وفتح طرقات جديدة وتأمين الزفت لها واقامة جدران الدعم وغيرها من الاشغال الانمائية.

يعمل الاتحاد على تنفيذ حديقة عامة في النبي شيت وملعب لكرة القدم في سرعين الفوقا

- تأمين آرمات وزرعها على الطرقات الرئيسية تحدد اتجاه القرى وبعدها عن العاصمة وارتفاعها عن سطح البحر.

- تركيب شمسيات يتظلل تحتها المواطنون على المفارق الرئيسية لقرى الاتحاد.

- فتح طرقات قرى الاتحاد أثناء العواصف الثلجية ورشها بالملح لازالة الجليد وتأمين السير عليها.

. اما على المستوى البيئي فقد قام الاتحاد بزرع الشتول من صنوبر مثمر وحرجي والزنزرخت على جوانب الطرقات التي توصل القرى بعضها ببعض.

. شراء ورش المبيدات (الضبابي والمائي) للقضاء على الحشرات في قرى الاتحاد.

اما على المستوى التربوي فيقوم الاتحاد بتكريم طلاب الاتحاد الناجحين في الشهادات الرسمية وتوزيع الجوائز عليهم، اضافة الى مساعدة الطلاب المحتاجين في قرى الاتحاد وخاصة في معهد العلوم التطبيقية في بعلبك ومهنية النبي شيث الرسمية، كما عمل الاتحاد على دعم ومساعدة المؤسسات الرسمية في قرى الاتحاد من دفاع مدني ودائرة النفوس ومخافر الدرك، فضلا عن مساعدات للجمعيات التي تعنى بالمحتاجين والفقراء وجمعية التعليم الديني ولجان الوقف في النبي شيث والخريبة.

وعن الاعمال او المشاريع التي يقوم بها الاتحاد يقول رئيسه السيد الموسوي: يعمل الاتحاد على تنفيذ حديقة عامة في النبي شيث بمساحة 4000 متر وبكلفة تقريبية تصل الى نحو مئة الف دولار، والعمل جار فيها على ان يتم الانتهاء خلال بضعة اشهر، كما يقوم الاتحاد حاليا بانشاء ملعب لكرة القدم في سرعين الفوقا، والاموال المقررة لهذه المشاريع هي حصة الاتحاد من الصندوق البلدي المستقل لاعمال التنمية.

ويخلص الموسوي الى القول إن "التجربة ناجحة، ولكن حتى الآن لم نأخذ الفرصة الكاملة لانها تجربة جديدة، وهي تشكل دعما مهما للبلديات وعلى جميع المستويات، ومن الضروري للبلديات الاستفادة من هذه التجربة بحيث تصبح كل بلديات لبنان ضمن اتحادات، لان في الاتحاد قوة، ولان عمل القرى يتحسن حين تشد أزر بعضها، كما أن يد الله مع الجماعة".

اتحاد شرقي بعلبك

تأسس اتحاد بلديات شرقي بعلبك في 2006/8/24، ويضم بلدات: النبي شيث، سرعين الفوقا، سرعين التحتا، جنتا، الخريبة، الخضر وهي تتبع اداريا لقضاء بعلبك.

وهو يقع في سلسلة جبال لبنان الشرقية أي في المنطقة الداخلية من لبنان، وتحديدا في الجزء الجنوبي الشرقي من قضاء بعلبك، ويحده من الشرق بلدات معربون وحام (قضاء بعلبك) وسرغايا (في الاراضي السورية) ومن الجنوب علي النهري والناصرية وماسا (قضاء زحلة) ومن الشمال بريتال ومن الغرب طليا وحوش السنيد وبدنايل (قضاء بعلبك).

ويتراوح ارتفاع قرى التجمع عن سطح البحر ما بين 900م أدنى ارتفاع في سرعين التحتا و1490 مترا أعلى ارتفاع في الخريبة.

.. وأمام لوحة المشروع (موسى الحسيني)

الوزير بارود خلال تسلّمه درعاً من اتحاد الضاحية بحضور النائبين عمّار وفرحات

المشروع بالشراكة بين الصندوق الكويتي واتحاد الضاحية:

بارود يضع الحجر الأساس لمركز طوارئ الضاحية

رعى وزير الداخلية والبلديات زياد بارود حفل وضع الحجر الأساس لمركز الطوارئ والدفاع المدني في الضاحية الجنوبية بحضور مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عبد الوهاب البدر ونواب قضاء بعبدا علي عمار وبلال فرحات وناجي غاريوس ورئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد سعيد الخنسا وحشد من رؤساء البلديات والشخصيات.

وأوضح الخنسا في كلمته أن «المشروع هو عبارة عن اتفاقية شراكة بين اتحاد بلديات الضاحية والصندوق الكويتي» مشيراً الى أن «شراء أرض المشروع تم شراؤها بتمويل من اتحاد الضاحية وبلدية الغبيري، والصندوق الكويتي يتولى بناء تنفيذ المشروع ويساهم اتحاد الضاحية بـ 20% من الكلفة».

وطالب النائب عمّار في كلمته وزير الداخلية بـ «دائرة نفوس لأبناء هذه المنطقة ما يساهم في تخفيف الأعباء عنهم، وزيادة عديد قوى الأمن الداخلي وتفعيل مفرزة السير في الضاحية للحد من أزمة السير وضرورة التعاون معا من أجل أن يكون هناك بلديات محمية بصلاحيتها وفاعلة في نفس الوقت».

بدوره، أكد البدر أن «الصندوق الكويني تعهد بتنفيذ ثلاثة مراكز في لبنان من خلال منحة دولة الكويت لاعادة إعمار لبنان، حيث تبلغ قيمتها 300 مليون دولار مخصصة لتنفيذ ما يزيد عن 54 مشروعا إنمائيا بالاضافة الى التعويض الاسكاني»، مشيرا الى أن «قيمة المشاريع الكويتية في الضاحية الجنوبية بلغت 50 مليون دولار».

أما الوزير بارود فاعتبر أن «مطالب منطقة الضاحية الجنوبية المزمنة تعود الى أكثر من نصف قرن وهي منطقة من لبنان حرمت كلمناطق الأخرى لكنها تعرضت للعدوان الصهيوني وصمدت»، مضيفا أن «من حق هذه المنطقة أن يكون لها مركز طوارئ»، معتبرا أن «بلديات الضاحية على درجة عالية من النشاط».

ورأى أنه «بعد الانتخابات لا بدّ لنا أن ندخل في اللامركزية الادارية والى تعديل قانون البلديات بما يتفق معها، وصلاحيات البلديات يجب أن ترتبط بحدّ أدنى من الرقابة»، مؤكداً أن «الرقابة يجب أن تكون مؤخرة لا مسبقة».

هذا وقام وزير الداخلية بجولة ضمن الأحياء التي يقوم مشروع وعد باعادة بناءها في حارة حريك، ثمّ كانت له زيارة لبلدية الغبيري اجتمع خلالها مع رؤساء بلديات الضاحية، الذين قدموا له درعا تقديريا.

مدخل البلدة

شارع «نموذجي» مكتمل المواصفات يحوّل شحور الى بلدة تراثية أنيقة

تحقيق: غنوة ملحم

بعيداً عن ضوضاء المدن، والأبنية الشاهقة المتلاصقة، فإن ثمة بلدة لبنانية - جنوبية تبني الحاضر بخريطة الماضي، وترى المستقبل من نافذة التراث اللبناني. شوارعها ساحات فسيحة، جدران منازلها حجر صخري، وسطوحها الهرمية قرميد أحمر، أما محيطها فطبيعة خضراء، أشجارها من الصنوبر.. وصخبها من الطيور، وخريرها من نهر الليطاني ودوالي المياه.

هي بلدة شحور في قضاء صور التي قررت بلديتها إعادتها الى تراثها الأنيق:

مشهد البلدة المتميّز من الخارج يفوقه تميّزاً مدخلها وأزقتها القديمة. فالمدخل واسع ومعبّد تحيط به أشجار الصنوبر والورود من جانبيه مع أرصفة جميلة ونظيفة تدل على اعتناء بلدي منظم وثقافة بيئية رائدة للأهالي، هذا المشهد الذي نتحدث عنه هو ما يضفيه الشارع الرئيسي الذي يخترق البلدة ليصل الى ساحتها، وشارع «نموذجي» هو اقل ما يمكن أن نقوله عن مواصفات عالمية لشارع حوّل بلدة شحور الى بلدة تراثية قروية بامتياز، وجعلها نموذجا يحتذى به.

الشارع» النموذجي» كان بداية المشاريع التي انطلقت بها بلدية شحور كما يؤكد رئيسها الحاج علي الزين، وهو «الشارع الرئيسي الذي يربط احياء البلدة كافة، وخاصة ان بلدة شحور لا يمر بها الا من يقصدها، على ان الشارع هو بطول 2.5 كلم وعرض خمسة امتار، ونقطة النهاية فيه هي ساحة البلدة الرئيسية. فجاء المشروع متضمنا مشاريع اخرى، لكنها في النهاية متكاملة وتصب في نفس الشارع النموذجي من جميع الجهات».

الشارع «النموذجي» كما يصفه الزين، بدأ

المركز العلمي والثقافي في شحور

من الشارع النموذجي

ملتقى أبناء شحور

العمل به نهاية العام 2007 وأنجز في مدة سنة كاملة بتكلفة 500 مليون ليرة، ويعتبر الزين أن المشروع «هو احد اهم المشاريع التي قامت بها البلدية، بتشجيع من جمعية العمل البلدي بعد عرضها على البلديات اجراء مسابقة اقامة شارع نموذجي في البلدات والقرى».

ويحتوي هذا الشارع العديد من العناصر التي تشكل لوحة جمالية انيقة، فمن الاسفلت المتقن الى الارصفة الواسعة ذات التصميم الانيق والانارة التي اعتمد فيها شكلان: على اعمدة الكهرباء وعلى اعمدة متوسطة، الى التخطيط ووضع الاشارات العاكسة ضمن الزفت، والتي نادرا ما نراها في الجنوب، و طلاء المطبات باللون العاكس، الى عدد كبير جدا من المقاعد التي طليت بطريقة تبدو للناظر وكأنها اخشاب اثرية قديمة، الى الاشجار والازهار المحيطة بكل جوانب الشارع ، وطلاء اعمدة الكهرباء والهاتف وتحديد المنازل المجاورة للشارع بلون موحد لاعطاء طابع منسجم، الى «دلّات» كبيرة تخرج منها المياه بطرق جميلة وتعبر عن مناظر تراثية وسياحية، وبمحاذاتها تأتي حديقة البلدية وبطريقة غير اعتيادية حيث تبدو للناظر منحنية، متضمنة لوحة جميلة من رسم الورود، ودلتين تخرج منهما المياه بطريقة مميزة.

ولئن كان هذا المشروع من اولويات عمل البلدية حسب الزين، وبما ان «الشارع الرئيسي ينتهي بساحة البلدة، تضاعفت جهود البلدية لاعادة تأهيل الساحة وإكسابها جمالية تتناسب مع جمالية المشروع، فكان ان قامت البلدية بتوسيع مشروعها ليشمل عدة مشاريع موجودة على هذه الساحة».

ساحة شحور التي تعتبر من اكبر ساحات البلدات الجنوبية وأجملها تحولت المحال التجارية الموجودة فيها الى اماكن تراثية تزينها القناطر والقرميد الاحمر، وتحوّل الجامع الموجود الى جامع عتيق مبني من الحجر الصخري القديم وبطريقة هندسية لافتة ومميزة، اضافة الى انشاء مكتبة بواجهة صخرية كما بقية اجزاء الساحة، وسميت «المركز العلمي والثقافي لبلدة شحور، مكتبة الشيخ علي اسماعيل».

وحتى يستكمل المشروع يقول الزين، تم العمل على الابنية المحيطة بالشارع حيث جرى تعتيقها بنمط البناء القروي المحلي، الذي تنعكس فيه أثار تقنية الموروث المعماري البسيط، بحيث يعلو شأن الحجر الصخري «المقصوب» على نظيره الاسمنتي، وتتكلل الأبنية بقناطر وشرفات تتآلف مع جمال الطبيعة وعناصرها. وبقدر ما كان هذا البناء متواضعا ويلبي ببساطته متطلبات العيش في أيام الأجداد، فهو يشكل هذه الأيام قيمة تراثية كبيرة وامتدادا إلى المستقبل، وبالتالي فإنه ينقل من جيل إلى جيل لوحة مشهد عام يحاكي الزمان ويقلب صفحاته ككنز بيئي وتراثي، يحمل في ثناياه ذاكرة شعب وأرض.

لا شك ان زيارة بلدة شحور اليوم تختلف كثيرا، بحيث تحولت واختلفت حتى غدت بلدة تراثية وقروية جميلة تسر الزائر وتلفت انتباهه بالعناية والاهتمام

خيم للعموم أقامتها البلدية على ضفاف نهر الليطاني

ساحة شحور

رئيس البلدية والسفيرة الأسترالية

والتنظيم الموجودة فيها، وان كان الفضل الرئيسي يعود للبلدية في هذا التحول، فان الزين لم ينس توجيه الشكر الكبير الى الهيئة الايرانية التي ساهمت بتمويل، والمساعدة بانجاز بعض المشاريع في البلدة، والتي كان لها الاثر الطيب ليس فقط على صعيد شحور، انما على صعيد الجنوب ككل.

هوية شحور

هي قرية من قرى الجنوب اللبناني التابعة لقضاء صور، وتعتبر ذات طبيعه جغرافية وديموغرافية مميزة على حد سواء، حيث يمر بها نهر الليطاني لمسافة خمسة كيلومترات، وتحدها الجبال من كل حدب و صوب. تقع بلدة شحور بالزاوية الشمالية من قضاء صور، وتبعد 22كلم عن مدينة صور، وعن بيروت ٩٥ كلم، وترتفع شحور عن سطح البحر 320م، وتحيط بها بلدات أرزون ودردغيا وصريفا وبستيات.

تبلغ مساحة شحور العقارية نحو 8393 دونم أرض. يطل شمال البلدة على وادي الليطاني في انحدارات شديدة الى عمق 235م، ما أكسب عدداً كبيراً من بيوت الشمال مشهداً طبيعياً لافتاً خاصةً لإطلالها على مجرى نهر الليطاني، ويطل جنوب البلدة على منحدرات وادي الحميري بعمق 195م عن البلدة، ما زاد البلدة جمالاً.

في سجل بلدية شحور

- ملتقى أبناء شحور الذي يقع في الشارع النموذجي بحيث حولت البلدية مدرسة الفتيات القديمة المبنية من الصخر التراثي القديم الى ملتقى لابناء البلدة مع المحافظة على طابعه التراثي وتجهيزه بكل الاحتياجات.

- مكتبة الشيخ علي اسماعيل بمساهمة من الكتيبة الايطالية العاملة ضمن قوات اليونيفل، واستكملت البلدية التكاليف المتبقية، وقد جهزت بأجهزة كومبيوتر حديثة وكتب قيمة، وتقام فيها دورات تثقيفية ومحو أمية ودورات في اللغات الايطالية والانكليزية، اضافة الى برامج تقوية طلاب المدارس، وهي مقصد القرى المجاورة وليس فقط ابناء بلدة شحور.

- تجميل ضفاف نهر الليطاني الذي يخترق البلدة بخمسة كيلومترات، عبر وضع حيطان دعم وإنشاء 23 خيمة اثرية من القصب والخشب، وتم صب اراضيها

بطريقة ملائمة للجلوس والاستمتاع بالمنظر الطبيعي الرائع، هذا اضافة الى احاطة هذا النهر بـ3000 شجرة، وكانت من ضمن خطوة مشروع «شحور الخضراء»، الذي ستقوم به البلدية لزراعة 10452 شجرة تيمنا بمساحة لبنان.

- وضع الحجر الاساس لحديقة الصداقة اللبنانية - الاسترالية في البلدة، والتي ستزرع بالاشجار المتبقية من مشروع شحور الخضراء.

- انشاء بئر ارتوازية للبلدة، بعد تلوث البئر القديمة وضعف انتاجيتها، وهي تغطي حاجات البلدة كافة.

- مشروع عين البلد التراثية والاثرية التي تم تجميلها بالقناطر والصخر والشلالات والارض الصخرية والسياج المعتق بالالوان، فكانت هذه العين وضواحيها متعة للناظرين، وتضمن المشروع جلب فلاتر ضخمة تسحب الماء وتعقمه وتعطيه شرابا سائغا للوافدين بطريقة انسياب بدائية لكي تحافظ على جو العين القديمة.

- انشاء مركز صحي وطبي، بالتعاون مع الهيئة الصحية الاسلامية، وهو خدمة من اهم الخدمات التي تقدم للمنطقة كافة، وليس فقط لبلدة شحور.

اضافة الى مشاريع متعددة تم إنجازها، وهي تعتبر صغيرة جدا قياسا للانجازات اتي تحدثنا عنها.

النظام من الإيمان

ماذا حققت الحملة حتى الآن؟

تحقيق: فاطمة غملوش

قبل أشهر قليلة ومن الضاحية الجنوبية لبيروت أطلقت جمعية قيم بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والبلديات «حملة النظام من الايمان»، ووعدت بأن الحملة ستستمر لترسيخ قيمة مجتمعية أساسية وهي الالتزام بالنظام.

ماذا حققت الحملة حتى الآن؟

في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت الواقعة على بقعة جغرافية لا تتعدى مساحتها 27 كيلومترا مربعا، يقطن أكثر من 750 ألف مواطن، ضمن 120 ألف وحدة سكنية، فترتفع معدلات الكثافة السكانية، ويصبح احترام النظام أمرا لا مفر منه بغية الحفاظ على حياة مدنية سليمة وطبيعية.

من هنا أطلقت جمعية «قيم» الحملة الأهلية للمساهمة في تطبيق النظام العام، «لأن قيمة النظام قيمة ذات أولوية وتمثل موضوعا مهما وشاملا «، بحسب السيد حسين فضل الله المنسق العام للحملة.

اتخذت الحملة «النظام من الإيمان» شعاراً أساسيا لها، على وزن الحديث المشهور والمعروف للنبي محمد (ص): النظافة من الإيمان، ليكون عاملا إضافيا مروجا لانتشار فكرة احترام النظام، وخاصة أن الهدف الرئيسي لكل هذا المجهود المبذول في الحملة هو التوعية على أهمية النظام العام والمخاطر التي تترتب على مخالفته في كل المجالات من استخدام الطاقة والمياه إلى المحافظة على الأملاك العامة والتقيد بقوانين السير وغيرها.

ويشير فضل الله إلى أن هدف الحملة يطبق بالتعاون ما بين مجموعة من الأطراف بحيث يمارس كل منها دوره وفق موقعه والمهام المطلوبة منه. وهذه الأطراف هي: الجمعيات الأهلية والمدنية، لجان الأحياء المنبثقة عن لجان الأبنية، وسائل الإعلام من خلال برامج ثقافية وتوعوية، إضافة إلى البلديات التي بلغ عددها ضمن هذه الحملة ست بلديات هي: بلدية الغبيري، بلدية حارة حريك، بلدية برج البراجنة، بلدية الشياح، بلدية الشويفات وبلدية الحدث. وتشارك في هذه الحملة بهدف رعاية تطبيق النظام أيضا عناصر قوى الأمن الداخلي التي زاد وزير الداخلية والبلديات زياد بارود عديدها مع انطلاق الحملة إلى 130 عنصرا.

أنشطة متعددة
تخدم احترام النظام العام

لا يقتصر عمل الحملة الأهلية للمساهمة في تطبيق النظام العام على إزالة المخالفات والتعديات على الأملاك العامة وحسب، ثمة أنشطة أخرى تمارسها الحملة ضمن نطاق البلديات المشاركة فيها رغبة منها في زيادة وعي الناس لجهة احترام النظام وتطبيقه مهما كانت فئاتهم العمرية والاجتماعية. ومن أبرز هذه الأنشطة:

تنظيم مجموعة من الورش والندوات والحوارات بهدف الترويج لفكرة النظام العام، إضافة إلى عرض مجموعة من الأفلام تخدم الهدف.

تنظيم لقاءات مع طلاب المدارس. وقد استحصلت الحملة من وزارة التربية على تعميم يتيح طرح فكرة النظام العام والترويج لها داخل المدارس خلال شهر شباط.

البدء بحملة تشجير واسعة انطلقت برعاية وزير الزراعة حسين الحاج حسن وبالتعاون مع جهاد البناء لغرس مليون شجرة، غرست 380 منها على أوتوستراد الشهيد هادي نصر الله.

إضافة إلى هذه الأنشطة، تلعب البلديات دوراً أساسياً ينضوي ضمن مجموعة من العناوين أهمها:

إزالة الردميات والركام المنتشر في بعض طرقات الضاحية الجنوبية.

رفع التعديات عن الأرصفة.

تنظيم انتشار مولدات الكهرباء.

المساهمة في تنظيم السير ووضع خطة تنظيمه في الضاحية.

ويشير فضل الله إلى أن جانبا آخر تقوم به الحملة وهو التنسيق ما بين الوزارات والمؤسسات العامة، "فالمواطن الذي يطلب منه تطبيق النظام واحترام الأملاك العامة لا بد وأن يشعر في المقابل باحترام وجوده كمواطن تتطلب حياته الكثير من الاحتياجات، وخاصة ان الخدمات المقدمة للضاحية ما زالت على حالها من دون أية زيادة منذ ما يقارب العشرين سنة.

إزالة بعض المخالفات

بلدية حارة حريك حاضرة بقوة

يشير نائب رئيس بلدية حارة حريك الأستاذ أحمد حاطوم إلى أن "البلدية كانت وما تزال سباقة دوما لتحقيق كل ما هو متعلق بتطبيق النظام العام. ويشمل هذا التطبيق إزالة المخالفات، إزالة التعديات على شبكتي الماء والكهرباء، تنظيم السير والحفاظ على النظافة، وغيرها". ويورد التقرير الصادر عن البلدية عددا من الإجراءات التي اتخذتها ومنها: تنظيم محاضر ضبط بالسيارات المتوقفة على الأرصفة وتحت الجسور، ملاحقة الباعة المتعدين على الأرصفة، وتوجيه إنذارات خطية لأصحاب المحال التجارية لسحب بضائعهم عن الأرصفة، إزالة بعض بسطات الخضار والفاكهة، بالإضافة إلى رفع التعديات عن شبكتي الماء والكهرباء بحيث تم تسيير 10 فرق لمتابعة هذا الامر. وفيما يختص باللوحات الإعلانية، أزيلت اللوحات المرفوعة على الأشجار والأعمدة الكهربائية، كما تم توقيف مجموعة من "الفانات" المزورة والدراجات النارية غير المسجلة على أسماء أصحابها...

وبموازاة ذلك، تقوم بلدية حارة حريك بزيارة المدارس الرسمية الموجودة ضمن نطاق عملها بغية توعية الطلاب وحتى الأساتذة والمدرسين إلى أهمية وضرورة احترام النظام وتطبيقه. كما أنها وضمن فعاليات هذه الحملة تتابع مع البلديات الأخرى المعنية خطة السير الشاملة للضاحية الجنوبية بكل تفاصيلها.

وبالرغم من التجاوب الذي يبديه المواطنون في التعاون مع القيمين على حملة النظام من الايمان، يؤكد حاطوم على "العلاقة المتبادلة بين البلدية والمواطن، وضرورة أن يؤدي كل منهما واجباته تجاه الآخر"، مشيرا إلى ثلاثية التعاون ما بين الإدارات الرسمية، الأجهزة الرسمية، والجمعيات الأهلية "التي لا بد من أن تتكامل فيما بينها ليسود النظام وثقافة احترام القانون التي تصب أولا وأخيرا في مصلحة المواطن والمجتمع الذي يعيش فيه".

تنتهج الحملة الأهلية للمساهمة في الحفاظ على النظام العام سياسة النفَس الطويل، فإزالة بعض المخالفات قد تؤدي في بعض الحالات إلى إغلاق مصلحة ما أو الحد من قدرتها على الإنتاج، وهنا يشير حاطوم إلى أن "البلدية تتابع تلك الحالات وتحاول تقديم الحلول البديلة المناسبة للأشخاص المتضررين".

الحملة الأهلية للمساهمة في الحفاظ على النظام العام مستمرة، وخاصة ان القاعدة الذهبية التي تتبعها بحسب فضل الله هي الاستمرار، وإن خفّت وتيرة العمل أحيانا أو تصاعدت فهذا لا يعني أبدا توقف الحملة والتراجع عن أهدافها، وخاصة ان الإقدام على المخالفات توقف منذ انطلاق الحملة في تشرين الثاني المنصرم.

الإسلام ومسؤوليات الإنسان البيئية

الشيخ خليل رزق
مسؤول وحدة الدراسات الثقافية في حزب الله

عندما خلق الله سبحانه وتعالى البيئة وأودع فيها كل مقومات الحياة وسخّرها وذلّلها للإنسان ليستغل مواردها لمنفعته ومصلحته، لم يتركه سبحانه وتعالى على غير هدى، وإنما أرسل له الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين وهادين لينيروا له الطريق ويرشدوه إلى كيفية التعامل مع بيئته بأسلوب عاقل وراشد ليصونها ويحافظ عليها، والإسلام هو الرسالة الخالدة التي تختلف عن كل الشرائع الوضعية، وتمتاز شريعته بإحاطتها وشموليتها لجميع شؤون الدنيا والآخرة، فهو خاتم الرسالات السماوية إلى البشرية كافة، وتضمنت تعاليمه في جزء كبير منها القواعد والضوابط التي تحدّد مسؤولية الإنسان تجاه النعم الكبرى التي وهبها الله له.

هذه المسؤولية بضوابطها تكفل لنا خلق سلوكيات بيئية راشدة، وتكفل تحقيق علاقة سوية متوازنة بين الإنسان وبيئته لتستمرّ الحياة وفق ما قدّره الله تعالى وأراده، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ويمكن لنا تحديد مسؤوليات الإنسان تجاه البيئة وكيفية نظره إليها وآليات تعامله معها وفقاً للأمور التالية:

أولاً: اعتبار المحافظة على البيئة جزءاً من العقيدة

فقد نطقت الروايات النبوية والأحداث التاريخية في صدر الإسلام باعتبار المحافظة على مكوّنات البيئة جزءا من عقيدة المؤمن التي تدخل في سلوكياتها في الحياة.

ومن ذلك: اعتبار إماطة الأذى عن الطريق من محاسن أعمال أمّة النبي(ص)، ومن مساوئها النخامة تكون في المسجد فلا تُدفن، وأن الطهور شطر الإيمان وأنه من أعمال البر، وفي قضية المياه صرّحت الروايات بأنّ من بين الثلاثة الذين سيتجاهلهم الله يوم القيامة: رجل على فضل ماء بطريق يمنع منه ابن السبيل، وهكذا في موضوع ضرورة عدم الإسراف في المياه حتى في الوضوء، وفي باب الزراعة حيث وردت الأحاديث عن النبي(ص) التي تشجّع الإنسان على الغرس والزرع وموازاة هذا العمل للصدقة في سبيل الله، وغيرها من القضايا التي لا يمكن عدّها وحصرها.

ثانياً: المحافظة على البيئة من العبادات الواجبة

العبادة التي أمر الله بها بمعناها الشامل لا تقتصر فقط على مجرّد أداء الشعائر الدينية الروحية من صلاة وصوم وحج وغيرهما، وإنّما تعني الالتزام المخلص والأمين بمبادئ الإسلام وتشريعاته وتعليماته في كل شؤون الحياة.

ومن هذه المصاديق الهامة للعبادة

حُسن استغلال البيئة والمحافظة عليها وصيانتها لتستمرّ إلى ما شاء الله، وتنتفع بها البشرية كافة، فالالتزام بالتشريعات التي تتناول جوانب البيئة وشؤونها من العبادات التي ينبغي على الإنسان الالتفات إليها.

وهذا ما يفرض علينا أن نعتبر عدم تلويث الماء والهواء عبادة، وإماطة الأذى عن الطريق عبادة، وحسن استعمال المرافق العامة والخاصة من طرق ومياه وكهرباء ومؤسسات مختلفة (مدارس – مستشفيات – مصانع...) بأسلوب راشد عاقل عبادة.

وهذه السلوكيات الإسلامية البنّاءة في التعامل مع مكوّنات البيئة الطبيعية والمشيّدة (المصنّعة) أمر من الله سبحانه وتعالى بمقتضى شمولية قوله تعالى لهذه الأمور حيث يقول عزّ وجل:

﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص:77).

ثالثاً: الموارد البيئية حقّ عام للجميع

إنّ موارد البيئة الطبيعية والمشيّدة هي من أجَلّ نِعم الله على بني البشر، وقد أعطانا الله جميعاً حقّ الانتفاع بها، فلا يحق لفرقة أو مجموعة معينة الاستئثار بها دون غيرها.

كما أنّ استغلال موارد البيئة لتحقيق منافع ذاتية وموقّته على حساب الإضرار بهذه الموارد وإفسادها واستنزافها يعتبر أمراً منهياً عنه في الإسلام، انطلاقاً من القاعدة الفقهية الإسلامية "درء المفسدة مقدّم على جلب المنفعة"، بمعنى أن منع الضرر والفساد مقدّم على أي منفعة عند استغلال البيئة.

وهذه القاعدة الفقهية تؤكّد أصالة الفكر الإسلامي في صيانة البيئة وحمايتها.

وليس ثمّة شك في أن حسن استغلال مكونات البيئة الطبيعية والمشيّدة وصيانتها فيه نفع كبير للبشرية كافة، وأن سوء استغلالها والعمل على سرعة استنزاف مواردها فيه ضرر بالغ للبشرية جمعاء. وهو في نفس الوقت كفر والعياذ بالله بأنعم الله، ولا ريب في أن الكفر بأنعم الله مدعاة إلى المآسي والكوارث والجوع والخوف.

يقول الله تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل:112).

رابعاً: الإسلام وضع للإنسان نظام الثواب والعقاب حتى في البيئة

إن البيئة في النظرية الإسلامية وإن كان للبشر حظوة أكثر عند الله فيها عن غيرهم من المخلوقات، لكن الإنسان عليه أن يحمي البيئة من مطلق الأذى وبالخصوص من أذاه، ولهذا نجد النواحي المتعدّدة في القرآن والأحاديث التي تحدّد للإنسان ضرورة عدم الإفساد في النظام البيئي للطبيعة.

فالقرآن الكريم يأمر المؤمنين: ﴿لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾. ويمكن لكلمة الفساد أن تعني إفساد العمل الطبيعي للعالم، أو إفساد الموارد الطبيعية والإساءة إليها.

وعندما نرى في الروايات أن النبي(ص) طلب مرة من أصحابه أن يعيدوا إلى عش الطير ما أخذوه منه من بيض، أو إننا عندما نعتبر أن البيئة والمحافظة عليها جزء من العبادة في الإسلام، فهذا يقتضي وجود الأجر والثواب للمطيع والعاقبة للعاصي.

وقد فتح فقهاء الإسلام بنظرهم الثاقب الباب أمام معاقبة أو تغريم من يقومون بتلويث البيئة، والدليل على ذلك الفتاوى المستندة إلى الأحاديث الشريفة التي تتناول جانب الوجوب والاستحباب في بعض القضايا البيئية، والنهي والتحريم والكراهية في بعض الجوانب الأخرى.

وعلى الإنسان أن يدرك أنّ مسؤوليته في الحياة أمام الله سبحانه وتعالى هي العمل بما أمر، والانتهاء عمّا نهى عنه سبحانه وتعالى.

الإنماء المتوازن

أحمد خنافر
إعلامي والرئيس السابق لبلدية عيناثا

لطالما شكل مفهوم الإنماء المتوازن مصطلحاً تعارف اللبنانيون على كونه مطلباً سياسياً وادارياً لتحقيق العدالة في التنمية والتطور وتوزيع الثروة الوطنية، ولكني سأقارب هذا المفهوم من زاوية مختلفة تتعلق بالعمل البلدي ووظيفته الأساسية المتعلقة بالاهتمام بالإنسان كقيمة وثروة لا تضاهيهما أية قيمة وثروة مادية.

إن جوهر الإنماء المتوازن في العمل البلدي هو تحقيق التوازن بين إنماء الحجر وإنماء البشر، مع انحيازي التام لتثقيل كفة ميزان البشر على الحجر في هذا المجال، وخاصة ان الله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان على الأرض، ولذلك فإن إنماء الإنسان على كافة الصعد هو الدور الأساسي الذي يجب على البلديات القيام به، لأن التنمية البشرية المستدامة وتنمية الموارد البشرية تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية التي تقوم بها البلديات، وخصوصاً القرى في المناطق المحرومة التي عانت ولا تزال تعاني من الإهمال من قبل الحكومات المتعاقبة في لبنان من مرحلة الاستقلال حتى الآن.

قد يقول قائل إن دور البلديات هو إنماء الحجر عبر شق الشوارع وتعبيدها وبناء الارصفة والجدران التجميلية وجدران الدعم وغير ذلك من الأشغال، على اعتبار أن هذه الأمور هي اولوية في عمل البلديات لكي تعوّض عن الإهمال الرسمي المزمن للقرى والبلديات.. صحيح هذا الرأي من حيث المبدأ، ولكن الاصح هو أن الإنسان الذي يسير على الطرقات أهم. فالطريق المعبدة والمشجرة وذات الأرصفة الجميلة لا تؤمّن للمواطن فرصة التعلم أو الاستشفاء أو تعلم مهنة.

لقد اندفعت معظم البلديات نحو انماء الحجر وغاب عن البال انماء الإنسان، وأصبح الشغل الشاغل لرؤساء المجالس البلدية. وأذكر ذلك جيدا عندما كنت رئيسا للمجلس البلدي أننا كنا نتنافس كرؤساء للمجالس البلدية فيما بيننا بما انجزناه من شق طرقات وتعبيدها وأرصفه، وكان من النادر الحديث عن مشاريع إنتاجية أو عن مشاريع تدريب على الحرف المهنية أو مشاريع لتطوير وتحديث الإنتاج الزراعي والحيواني وتربية الدواجن وتقنيات التصنيع الغذائي.

أولوية الأولويات للبلديات هي تعزيز التنمية البشرية، وأقول للبلديات التي لم تقم حتى الآن بذلك لتدارك الأمر والانصراف للاهتمام بالمواطن ووضع الخطط حتى ولو كانت المجالس البلدية الحالية في أواخر أيامها، فالإنماء لا يتحقق بيوم أو سنة أو سنتين، بل يحتاج للتخطيط السليم والوقت اللازم، ويجب أن تتضمن هذه الخطط التنموية البشرية البرامج التالية:

1. الرعاية الصحية
2. رعاية المدرسة الرسمية
3. إقامة التعاونيات الإنتاجية الزراعية والغذائية
4. إنشاء المناطق الصناعية
5. إنشاء المراكز الثقافية ومراكز المطالعة
6. إنشاء دور الرعاية للمسنين
7. شق الطرقات الزراعية وبناء البرك لتجميع الأمطار
8. مساعدة أصحاب المهن والحرف وصغار المزارعين
9. الاهتمام بالحركة الكشفية والمخيمات الصيفية
10. إحياء التراث القروي
11. تكريم الشخصيات العلمية والأدبية والسياسية والاقتصادية
12. تكريم المغتربين وإشراكهم بالتنمية البشرية
13. إقامة الدورات للتدريب المهني والزراعي والتصنيع الغذائي.

هذه العناوين التي ذكرناها تشكل خارطة طريق للإنماء المتوازن، وإذا كانت الموارد المالية لا تسمح للبلديات بتحقيق الجزء الأكبر من هذه المشاريع التنموية فهناك إمكانيات لكي تدخل البلديات في شراكة مع أطراف أخرى لتمويل هذه المشاريع.

ومن هذه الأطراف الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة للمنظمات الوطنية، كما يمكن الاستفادة من هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الإسلامية من أجل تحقيق هذه الغاية.

ونشير أيضا إلى أهمية دور اتحادات البلديات في هذا المجال لأنها تؤمّن موارد أوسع للبلديات الصغيرة، كما إنها توسع دائرة المشاريع التنموية على الصعيد الجغرافي، إضافة لإنجاز المشاريع المشتركة بين البلديات، والتي تشكل حالة تعاونية وتعاضدية بين أبناء القرى المتجاورة المنضوية في اتحاد البلديات.

إن ضعف الإمكانيات المادية ليس عذراً مقبولاً لتقاعسنا في وضع قطار إنماء البشر على السكة الصحيحة لكي ننطلق بالخطوة الأولى في هذه المسيرة الطويلة خير من أن نتجمد في أماكننا أمام التخلف والجهل والفقر، وإذا كان من تساوى يوماه فهو مغبون كما يقول أمير المؤمنين (ع) فإن من تساوت سنواته في المجالس البلدية ليس فقط مغبونا، بل هو مقصر ومسؤول عن هذا التقصير أمام الله وأمام أهلنا المجاهدين الشرفاء.

الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في لبنان

محمد بركي
مهندس وخبير بيئي

تشكل قضية النفايات الصلبة في لبنان محور اهتمام الكثير من القطاعات العاملة في المجالين البيئي والصحي، ومنها البلديات التي تتصدى للقضية من منطلق حاجتها الملّحة الى حل المشكلة في نطاقاتها، وتبرز في هذا المجال مشكلات عديدة على المستوى القانوني والاداري للتعامل مع هذه القضية في ما تشهده تقنيات المعالجة من تطور عالمي سريع وملحوظ.

المشاكل التي تواجه قطاع النفايات الصلبة في لبنان:

ـ من الناحية القانونية:

يواجه قطاع النفايات الصلبة في لبنان عقبة عدم توافر قانون ينظم ويحدد المسؤوليات والصلاحيات المناطة بكل من الوزارات بحسب الاختصاص. فلكل من وزارة البيئة (الدور الرقابي) ووزارة الداخلية والبلديات (دور الوصاية) والتنظيم المدني (دور وضع المخططات التوجيهية وما تتضمنه من تفاصيل تصنيف الأراضي وغيره)، كذلك هناك دور لوزارة الصناعة في إعطاء التراخيص لمصانع المعالجة ودور لوزارة الطاقة والمياه في استخراج الطاقة من معالجة النفايات واعتماد الطاقة البديلة، وهناك دور لوزارة المال لأن معظم الأراضي الصالحة لإنشاء المطامر عليها هي أراض تملكها الجمهورية اللبنانية وسلطة الوصاية عليها هي وزارة المال.

لذلك، هناك حاجة ملحة لإنشاء هيئة ناظمة لقطاع النفايات لتدير وتنسق العمل في هذا القطاع.

ـ من الناحية التكنولوجية:

هناك حاجة ملّحة لتعريف واعتماد نوع أو أنواع نظم المعالجة للنفايات الصلبة. فيجب تحديد آلية الكنس (اليدوي أم الميكانيكي أم الاثنين معاً)، وآلية جمع النفايات المنزلية (من أمام المنازل أو عن مفارق الطرق)، وهناك المعالجة البيولوجية الهوائية للمواد العضوية (Aerobic Treatment) أو المعالجة البيولوجية غير الهوائية (Anaerobic Treatment) وكذلك تحديد التصرف بالمواد الناتجة من الكومبوست كتوزيعها على المزارعين، أو استصلاح المقالع وخلافه. كذلك تحديد اعتماد المطامر الصحية أم المحارق المضبوطة الانبعاثات الملوثة للبيئة والصحة العامة.

ـ من الناحية الإدارية:

لم تعطَ البلديات غير صلاحية الكنس والجمع فيما يخص النفايات الصلبة، وبالتالي هناك فراغ على من تعود مسؤولية المعالجة، والأهم إلى من تعود صلاحية تحمّل تكاليف المعالجة والطمر الصحي. ففي لبنان هناك العديد من مراكز المعالجة قامت بإنشائها الدولة اللبنانية عبر مجلس الانماء والاعمار (سوكلين وزحلة وطرابلس مع تباين درجات المعالجة)، وهناك مراكز معالجة قامت بتمويلها عدة جهات مانحة (التنمية الامريكية، التنمية الايطالية، الاتحاد الأوروبي،...) ويعود تشغيلها للبلديات التي تقع هذه المعامل ضمن نطاقها إنما لم تتمكن معظم هذه البلديات من الاستمرار في تشغيل هذه المعامل لضعف في الامكانيات المالية.

ـ من الناحية التمويلية (الملوِّث يدفع)

إن عملية تمويل إدارة المراكز القائمة حالياً تتم عبر الصندوق البلدي المستقل، وهناك عجز دائم في ميزانية هذا الصندوق، وإذا ما تم اعتماد الخطة الوطنية المقترحة ينبغي تزويده بالمزيد من الدعم المادي. من ناحية أخرى إن تكلفة معالجة الطن الواحد من النفايات تختلف بشكل شاسع بين منطقة وأخرى، مثلا تكلفة الطن في منطقة سوكلين تصل إلى 120$/ طن، بينما في زحلة تصل إلى أقل من 55$/ طن، فينبغي وضع آلية موحدة للأسعار بحسب كل عملية معالجة.

ـ عشوائية الجباية:

المطاعم والمستشفيات والمصانع تدفع كما تدفع أي وحدة سكنية، علما أن هذه المنشآت تنتج أضعاف ما ينتجه الفرد أو

الوحدة السكنية، وبالتالي لا عدالة ضريبية في هذا المضمار أيضا.

ـ عشوائية البضاعة المستوردة:

لا يوجد ضوابط على البضائع المستوردة خصوصا منها التي ينتج عنها تلوث خطير على البيئة. مثلا إن البطاريات والمبيدات ومساحيق الغسيل وغيرها من المواد المركّبة من مكونات مصنوعة من مواد كيميائية (Heavy Metals) والتي تعتبر سامة ولا تتحلل بشكل طبيعي أو بيولوجي فهذه تشكل خطراً جسيما على البيئة والصحة العامة لعدم سهولة تفككها، وبالتالي دخولها في النظام الغذائي النباتي والحيواني وتأثيرها المباشر على الثروة السمكية، فضلا عن تلوث المياه السطحية الجارية والجوفية. لذلك لا بد من وضع تشريعات تمنع استيراد هذه المواد، وفي حال حدوث ذلك تكليف المستورد بأعباء معالجة هذه المواد وتكاليفها.

الرؤية:

حيث ان منع رمي النفايات الصلبة عشوائياً وحرقها بشكل غير علمي وغير مراقب يؤثر سلبياً على البيئة والصحة العامة، وبما أنه من الضروري إدارة ومراقبة طرق التخلص من النفايات الصلبة لمنع تلوث المياه الجوفية والمياه السطحية، وتلوث التربة والهواء، وانبعاث روائح كريهة، وانتشار الأوبئة، وازدياد القوارض والحشرات، وتشويه المناظر الطبيعة، والحد من السياحة البيئية، وحيث أنه يجب العمل على تشجيع تخفيف، وتدوير، وإعادة استعمال واسترداد الطاقة الموجودة في النفايات الصلبة، وذلك لحماية المصادر الطبيعية وتفادي سوء استعمال الأراضي..

لذلك نرى وجوب وضع خطة متكاملة لمعالجة جميع أنواع النفايات الصلبة ابتداءً من مصدرها وحتى التخلص منها، وذلك بما يتناسب مع القدرات المالية للدولة اللبنانية.

الحل:

نعتقد أن الحل يبدأ بوضع استراتيجية متكاملة تُحدَّدَ فيها الاجراءات التي ينبغي البدء بها.

الأضرار تشمل كل نواحي الحياة

الاستراتيجية المقترحة:

تقويم الوضع العام لواقع النفايات الصلبة في لبنان بما فيه حالة الخدمات الحالية والبنى التحتية والمكبات العشوائية والمراكز المنشأة والعاملة حالياً لمعالجة النفايات الصلبة.

تعريف المشاكل الحقيقية والحاجات المستقبلية في موضوع إدارة النفايات الصلبة.

إصدار قانون ينظم القطاع ويحدد المسؤوليات والصلاحيات المناطة بكل من الوزارات بحسب الاختصاص.

إنشاء هيئة ناظمة أو هيئة عليا له.

تحديد نوع التكنولوجيا التي ينبغي اعتمادها في المعالجة (الحرق أو التسبيخ ...)، وبما يتناسب مع كل منطقة من لبنان.

تسهيل مشاركة القطاع الخاص في عمليات الجمع، النقل، وإعادة التدوير، وغيرها من أعمال إدارة النفايات الصلبة.

يواجه قطاع النفايات الصلبة في لبنان عقبة عدم توافر قانون ينظم ويحدد المسؤوليات والصلاحيات المناطة بكل من الوزارات بحسب الاختصاص

عملية تمويل إدارة المراكز القائمة حالياً تتم عبر الصندوق البلدي المستقل وهناك عجز دائم في ميزانية هذا الصندوق

تسهيل مشاركة جميع القطاعات الأهلية في مختلف مراحل عملية إدارة النفايات الصلبة.

القيام بدراسات جدوى اقتصادية مع تقدير الكلفة المالية لتنفيذ عمليات إدارة النفايات الصلبة، وتقدير العوائد المتوقعة، وتأمين برنامج التمويل وكيفية استرجاع الكلفة وفقاً لمبدأ "الملوِّث يدفع" قبل المباشرة بتنفيذ الخطة.

إنشاء مرصد البيئة والتنمية.

وضع خطة وطنية لإدارة النفايات الصلبة لترجمة كل ما ورد آنفاً.

الأولويات:

يجب أن تلحظ خطة الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة الأولويات والأسس التالية:

- العمل الوقائي.
- التخفيف من إنتاج النفايات الصلبة.
- الفرز من المصدر.
- التدوير.
- استرداد أو إنتاج الطاقة.
- المعالجة بما تتضمن من مراحل الجمع والفرز والتخمير أو الحرق والطمر الصحي.
- تحديد المواقع.

يحمر - البقاع الغربي:

نقلة نوعية

ترعاها البلدية وتعاون أهلها

تحقيق: ماهر قمر

لم يكن ينقص بلدة يحمر في البقاع الغربي غير لمسات تجميلية بسيطة وتأهيل البنى التحتية وبعض المشاريع لنقلها من واقع الى آخر، فيحمر وهبها الله موقعاً فريداً على صخرة مطلة على قرى الجنوب لتحرس الليطاني في شموخها، وفي ربيعها تعبق رائحة القندول والزعرور وكثير من الأعشاب البرية النادرة، ومن عذب مائها تسقي بساتينها الغنية بأنواع الفواكه والخضار حتى تكاد تكون حديقة غناءة وقطعة من الجنة رماها القدر عند التخوم الجنوبية للبقاع الغربي، فترنو إليها العيون وتهفو لها القلوب، بلدة طيبة ورب غفور.

نقلة نوعية لـ«يحمر» تتحدث عنها إنجازاتها التي نعرضها في هذا التحقيق:

يقول رئيس بلدية يحمر الحاج سليمان فاضل، إنه «منذ بداية هذه الولاية الحالية للمجلس البلدي انطلق العمل على بركة الله، فوضعت البلدية الخطط والبرامج والدراسات لتطوير البلدة في كل المجالات، الانمائية والاجتماعية والتربوية والترفيهية والبيئية وغيرها، بعد إهمال عانته البلدة على جميع الصعد ومنذ القدم، وبفضل ورعاية الله تعالى، وتعاون الخيرين وفي مقدمهم أهلنا الشرفاء، لا سيما المغتربون الأكارم منهم والعديد من الجهات المانحة، استطعنا تحقيق الكثير من الانجازات والمشاريع التنموية.

ويشير فاضل الى أن "البلدية وضعت في مقدمة أهدافها تنظيم الملفات الإدارية والمالية لجهة الحسابات والأرشيف والبرامج الممكننة، واستطعنا إدخال الأرشفة على اجهزة الحاسوب، بحيث أصبحت كل واردات البلدية ونفقاتها ودراساتها ومعاملاتها الإدارية مدونة على الحاسوب وفي الدفاتر اليومية، ولها أرشيف خاص، كذلك كل المعاملات الادارية التي ترد وتصدر كلها ممكننة بتواريخ وأرقام، فضلاً عن إدخال الإستمارات الممكننة للقيمة التأجيرية لكل منازل البلدة"، مؤكداً أن الانجاز الأبرز كان بعد إدخال خريطة منطقة يحمر العقارية وإدخال أرقام العقارات لكل البلدة وخراجها ومساحة كل عقار،

جدران دعم وتجميل

إدخال أسماء مالكي العقارات في البلدة على البرنامج بما يطابق أرض الواقع والموجود في الدوائر العقارية، ليسهل على الأهالي معرفة أرقام عقاراتهم ومساحاتها ومواقعها، هذا فضلاً عن إدخال كل عقارات البلدة الواقعة في خراجها وضمن حدود حاصبيا العقارية".

البنى التحتية

الى جانب الشق الاداري والعقاري أولت البلدية اهتماماً خاصاً للبنى التحتية، فأنجزت مشروع الصرف الصحي الذي بلغت قيمته ملياراً ومئتي مليون ليرة لبنانية، اضافة الى قيامها بشق طرقات زراعية عدة في جميع نواحي البلدة.

وقامت البلدية بانجاز مشروع قناة الري حيث بلغ طولها 1200م وباتت جاهزة للعمل منذ السنة الماضية، كذلك مشروع الجسر الذي يربط عددا كبيرا من الطرق الزراعية بالطريق الرئيسي الذي يساهم في تسهيل حركة السير لنقل المنتجات الزراعية، ويخدم الزائرين الذين يقصدون المتنزهات على ضفاف الليطاني.

وركزت البلدية على الشأن البيئي والنظافة العامة من خلال متابعة جمع النفايات وشراء مئات المستوعبات والسلال ووزعتها على كل أحياء البلدة وأمام المنازل والمحال التجارية،

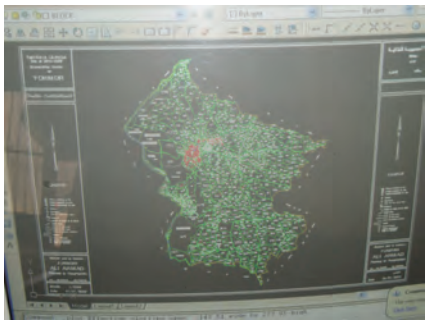

إهتمام خاص بالمكننة

بالاضافة إلى زراعة النصوب ورعاية الأشجار وتشحيلها وريّها، فضلاً عن تأهيل الساحات وبناء الأرصفة وجدران الدعم، والاهتمام بتعبيد الطرقات.

كما عملت البلدية على تنفيذ حدائق عامة واحدة في وسط البلدة تميزت بجماليتها وتنوع أشجارها وورودها، وأضيف إليها اللمسة الفنية لتزداد جمالاً بمقاعدها وإنارتها والأرصفة. وحالياً تعمل البلدية على إنشاء حديقة عامة رئيسية على مدخل البلدة الشمالي بمساحة (ثلاثة آلاف وأربعمئة وواحد وثلاثين مترا مربعا)، وتعتبر هذه الحديقة الإنجاز الأضخم في منطقة البقاع الغربي على مستوى البلديات، وقد بدأنا الإعداد والدراسات والخرائط والمسح الجغرافي، وتم تقدير الكلفة الإجمالية للحديقة العامة الرئيسية بمئة وستة عشر مليوناً وتسعة وتسعين ألف ليرة لبنانية.

فاضل نقل لـ"الامانة" معاناة البلدية مع مصلحة مياه البقاع، فأشار الى أن البلدة ما زالت تعيش حالات الإهمال من قبل مصلحة مياه البقاع، والتقصير الحاصل الذي نعانيه من قبلهم في توزيع المياه وإنشاء شبكات جديدة وضبط المخالفات، وهذا يؤدي الى نقص حاد في المياه وإلى ظلم الكثير من الناس، وبما أن الأمر خارج عن إدارتنا نعترف كبلدية أننا نقف عاجزين عن حل هذه المعضلة، وقد حاولنا بما نقدر عليه من خلال التعاقد على نفقة البلدية مع أحد الأشخاص ليقوم مقام موظفي شركة المياه، بصيانة شبكة المياه بشكل دائم خاصة في فترة الصيف. وأشار الى أن «البلدية قدمت طلباً مرفقاً

أشغال بلدية يحمر

بدراسات وخرائط لمشروع جر مياه للشرب من قرب جسر ما يسمى « التونال» الى نهاية البساتين بطول 2000م، وقد حصلت على موافقة مبدئية وليست نهائية من برنامج الأمم المتحدة التنموي».

اهتمام البلدية بالبنية التحتية لم يكن على حساب الاهتمام بالناس، حيث ركزت على الشأن الاجتماعي والانساني مباشرة أو من خلال الجمعيات، ويلفت فاضل الى أنه "في المجال الصحي، نحن نعترف أننا لن نقدم الكثير، ولكن لن نتخلى بتاتاً عن واجبنا تجاه أهلنا، فقمنا وبالتعاون مع صندوق البلدة وجمعية الإمداد ومكتب سماحة آية الله السيد محمد حسين فضل الله، بصرف الكثير من المساعدات الصحية الطارئة من الصندوق البلدي وذلك لكفكفة آلام أهلنا والوقوف بجانبهم، هذا فضلاً عما تقوم به عيادة طب الأسنان التابعة للبلدية، ولا نغفل أبداً عن حركة سيارة الإسعاف التابعة للبلدية التي قدمت الخدمات للأهالي دون استثناء، فضلاً عن مساهمات عديدة من البلدية تجاه الأهالي لرفع الحرمان والإهمال عنهم".

وفي المجال التربوي حيث تبرز المعاناة من الإهمال الرسمي لهذا الملف الأساسي حاول المجلس البلدي قدر المستطاع تقديم ما يمكن من دعم ومساعدة لا سيما للطلاب الجامعيين، ويؤكد فاضل أن البلدية قامت باستئجار شقق للطلاب الجامعيين في بيروت، ومتابعة مشروع المدرسة الجديدة لمراقبة سير العمل فيه، وتبين لنا أن هناك نقصا في بعض الامور فتمت متابعة كل التفاصيل مع مجلس الجنوب الذي تعاون معنا لما فيه مصلحة الأهل والطلاب".

ثانوية يحمر: مشروع قيد الإنجاز

هوية يحمر

تبلغ مساحة بلدة يحمر نحو 20 ألف كلم2، تبعد عن العاصمة 96 كلم، وعن مركز المحافظة في زحلة 60 كلم، وعن مركز القضاء 26 كلم، وترتفع عن سطح البحر 970 م، عدد سكانها 3200 نسمة، يقطنها شتاءً ثلث العدد، والباقي يتوزع بين العاصمة وبلاد الاغتراب، تضم البلدة 400 وحدة سكنية.

عائلتها: فرحات، عباس، مزاحم، فاضل، موسى، أحمد، مبارك، يوسف، اليوسف، حسين، حسن، فوز، حمود، الخطيب، هدلا، صادق، العباس، جواد، أسعد، طعان، بشار.

كانت البلدة مثالاً للصمود والمقاومة طيلة سنوات الاحتلال الصهيوني، وقدمت العديد من أبنائها شهداء في طريق المقاومة وكذلك ضحية للاعتداءات الصهيونية الغادرة

الموازنة البلدية: أداة للتخطيط

فادي نعمة
خبير محاسبة مجاز وخبير محلّف لدى المحاكم اللبنانيّة

يعتبر التخطيط السليم لأي من الأعمال أداة رئيسية للمساعدة في تحقيق الأهداف، وكذلك أداة رئيسية للتوازن بين الأهداف والإمكانيات المتاحة.

ولما كان الطلب على الخدمات لإشباع الحاجات، مع الندرة في الموارد المتاحة، البشرية منها والمادية، برزت المحاولات لاستغلال وترشيد استخدام تلك الموارد لتحقيق أقصى درجة للكفاية من تلك الحاجات.

تعريف الموازنة:

لقد نصت المادة 2 – من المرسم رقم 82/5595 (تحديد أصول المحاسبة في البلديات) على:

«الموازنة وثيقة تقدّر فيها واردات ونفقات البلدية عن سنة مقبلة، ويجاز بموجبها تحصيل الواردات وصرف النفقات».

إلا ان هذا التعريف بقي ناقصاً ومبتوراً، حيث انه لم يتناول الجوهر الأساسي الذي من اجله توضع الموازنات، وهو التخطيط والتفكير قبل البدء في الأعمال، فالموازنة وثيقة لا شك، لكن في أسّها أنها ترجمة مالية وكمية ونقدية للأهداف التي ترغب أي مؤسسة في تحقيقها مستقبلا، فهي إذاً تعبير رقمي عن خطط وبرامج ومشاريع تهدف البلدية للقيام بها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

أهمية الموازنة في البلديات:

للموازنة في البلديات أهمية كبيرة، حيث انه من الضروري إعداد الموازنات وفقا لأسس علمية تجعل أهداف البلدية واضحة، ونختصر هذه الأهمية وفق التالي:

الموازنة أداة للتخطيط من حيث تحديد البرامج والسياسات لسنة مقبلة

الموازنة نظام لتقويم الأداء

الموازنة أداة للتنسيق

الموازنة هدف بحد ذاته يسعى القيمون على البلدية لتحقيقه

الموازنة تساعد في التنبؤ بالمشاكل قبل حدوثها

الموازنة تساعد في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

معوّقات الموازنة:

بالرغم من أهمية الموازنة في البلدية، إلا أن هناك معوّقات كبيرة تواجهها، منها:

نقص الوعي بأهمية الموازنة

عدم توافر المؤهلات والإمكانيات لمعدّي الموازنة

عدم واقعية التقديرات

عدم مراجعة مراحل تنفيذ الموازنة

أقسام الموازنة البلدية

تقسم الموازنة في البلدية الى قسمين:

قسم الواردات وقسم النفقات

الواردات: توزع الواردات على أربعة أبواب:

الباب الاول: الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلفين

الباب الثاني: الرسوم التي تستوفيها الدولة والمصالح المستقلة وتؤديها مباشرة الى البلدية

الباب الثالث: الرسوم التي تستوفيها الدولة لحساب جميع البلديات (الصندوق البلدي المستقل)

الباب الرابع: العائدات المتنوعة (مساعدات، هبات، وصايا، ...)

النفقات:

توزع النفقات على ستة أبواب

الباب الأول: النفقات الإدارية

الباب الثاني: نفقات التجهيزات والصيانة والنظافة العامة

الباب الثالث: نفقات المشاريع الإنشائية

الباب الرابع: نفقات الخدمات والمساعدات

الباب الخامس: نفقات متنوعة (استقبالات، احتفالات .....)

الباب السادس: الاحتياط: لتغذية بنود الموازنة

المهل الزمنية لإعداد الموازنة

يضع رئيس البلدية قبل نهاية شهر تموز مشروع موازنة السنة المقبلة

يتولى المجلس البلدي مناقشة مشروع الموازنة وإقراره قبل نهاية شهر أيلول

على رئيس البلدية إيداع القرار خلال ثمانية أيام على الأكثر للمرجع الصالح

لا تعتبر الموازنة نافذة إلا بعد تصديقها من المرجع الصالح لإقرارها

إقرار أو تعديل أنظمة وملاكات الموظفين في البلديات واتحادات البلديات

المحامي حسان الموسوي
مسؤول القسم القانوني في جمعية العمل البلدي

الأصـــول الـواجـب اتبـاعـهـا بشأن المعاملات المتعلقة بمشاريع إقـرار أو تعديل أنظمة وملاكات الموظفين والأجراء في البلديات واتحادات البلديات

بناءً لمضمون ونصوص قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 1977/6/30 وتعديلاته

يتولى المجلس البلدي وضع الأنظمة الخاصة بموظفي وأجراء البلدية وتحديد سلسلة رتبهم ورواتبهم وأجورهم (م:49) وتخضع لتصديق وزير الداخلية (م:62)

وبهدف تسهيل وتبسيط الإجـراءات وتسريع البت بمعاملات أنظمة وملاكات الموظفين في البلديات واتحادات البلديات لا بد من:

أ. إعداد نظام داخلي للبلدية أو اتحاد البلديات، مرفقاً بملاك للموظفين وسلسلة رتبهم ورواتبهم.

ب. إعداد نظام خاص بالأجراء منفصل عن نظام وملاك الموظفين (ملاحظة: صدر قرار بتشكيل لجنة خاصة لإعداد نظام موحد لجميع البلديات فيما يتعلق بالأجراء والشرطة...).

ج ـ تحاشي الملاكات الفضفاضة الموسعة، والاكتفاء بلحظ المراكز الضرورية في كل بلدية أو اتحاد بلديات، ما يؤمّن حسن سير العمل وبشكل يتناسب مع نطاق البلدية أو الاتحاد وحجم الواردات.

د. اعتماد وملء النماذج (1 أو 2 أو 3) الخاصة بالمستندات والمعلومات المطلوبة في المعاملات المتعلقة بمشاريع الأنظمة، وهذه النماذج الصادرة عن إدارة الأبحاث والتوجيه بموجب الكتاب رقم 9/388 تاريخ 2004/09/27 .

النموذج رقم (1) خاص بالبلديات التي تضع نظاماً داخلياً وملاكاً لموظفيها للمرة الأولى

النموذج رقم (2) خاص بالبلديات التي تطلب تعديل ملاك موظفيها

النموذج رقم (3) خاص باتحادات البلديات التي تضع نظاماً داخلياً وملاكاً لموظفيها أو تطلب تعديله

وأبرز ما تتضمنه هذه النماذج :

عنوان البلدية أو الاتحاد.

نسخة عن قرار إنشاء البلدية أو الاتحاد.

نسخة عن الموازنة وقطع الحساب.

بيان بأعداد الوحدات السكنية والمؤسسات وعدد المعاملات وعدد المكلفين الحاليين والمرتقبين بالرسوم البلدية.

لائحة بممتلكات البلدية أو الاتحاد (عقارات، مبان، آليات، تجهيزات، ...)

لائحة بالمشاريع التي تتولى البلدية أو الاتحاد تنفيذها حالياً مباشرة أو بواسطة الغير، والتي يُزمع تنفيذها بالمستقبل المنظور.

كيفية تأمين أعمال النظافة والجباية.

الأشخاص الذين يعملون في البلدية وتوصيفهم الوظيفي.

هـ - ترسل المعاملة دون أي نقص في المستندات المطلوبة مع قرار المجلس البلدي إلى وزارة الداخلية والبلديات، التي بدورها تقوم بتدقيق المعاملة وترسلها إلى إدارة الأبحاث والتوجيه بصفتها جهاز الرقابة المركزي والمنوط بها تحسين وتنظيم العمل الإداري، ومن ثم ترسل إلى مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي ووضع الملاحظات، وأخيراً وفي حال عدم وجود أية أخطاء أو نواقص أو ملاحظات أو مخالفات تُعاد إلى وزير الداخلية والبلديات للتصديق عليها وإرسالها إلى البلدية لاعتمادها والعمل بها.

ملاحظة: تطلب النماذج 1 و 2 و3 من مديريات جمعية العمل البلدي في المناطق.

السؤال الأول :

هل البلدية عند تحديد القيم التأجيرية لإعداد جداول التكليف الأساسية والإضافية مُلزَمة بالأخذ بتخمين وزارة المالية للعقارات؟

ان البلدية غير ملزمة عند تحديد القيم التأجيرية التي على أساسها يتم إعداد جداول التكليف الأساسية والإضافية والتكميلية الأخذ بتخمينات وزارة المالية، وذلك لعدم وجود أي نص قانوني في قانون الرسوم والعلاوات البلدية رقم 88/60 ولكون المشترع ألغى النصوص في قانون الرسوم البلدية السابق رقم 67/68 التي كانت تفرض الأخذ بعين الاعتبار التخمينات المحددة من دوائر وزارة المالية.

(يُراجع بهذا الخصوص قرار مجلس شورى الدولة رقم 3 تاريخ 2004/10/04)

السؤال الثاني:

هل الآراء الصادرة عن هيئة التشريع والاستشارات هي ملزمة للإدارة؟

استناداً إلى:

المادة 14 من المرسوم الاشتراعي رقم 1-51 تاريخ 1983/09/16 (تنظيم وزارة العدل) نصت: "إن الإدارة غير ملزمة بالرأي إلا أن مخالفتها له يجب أن تحصل بقرار معلل تبلّغ صورة عنه الى وزارة العدل".

قرار رقم 229 تاريخ 2005/01/17 الصادر عن مجلس شورى الدولة.

فإن الإدارة ملزمة بالأخذ بنتيجة الآراء الصادرة عن هيئة التشريع والاستشارات، وفي حال العكس يتوجب عليها تعليل مخالفتها للرأي.

السؤال الثالث:

هل يجوز للبلدية اصدار ترخيص او تصريح لمالكي الشقق أو المحلات في أبنية مفرزة دون موافقة باقي المالكين؟

إن أعمال الترميم المحددة في الفقرة (ثانياً) من المادة الثانية من المرسوم التطبيقي لقانون البناء رقم 15874 تاريخ 2005/12/12 وتعديلاته، وهذه الأعمال على نوعين: الأول ترخص من رئيس البلدية، والثاني أيضاً من رئيس البلدية، ولكن بعد موافقة الدوائر الفنية لدى التنظيم المدني او الأجهزة الفنية في الاتحادات البلدية.

إن أعمال الترميم المذكورة أعلاه، في حال كانت تقع في بناء مفرز إلى حقوق مختلفة فلا يجوز لا للبلدية ولا للتنظيم المدني منح التراخيص والتصاريح قبل استحصال صاحب العلاقة على موافقة ثلاثة ارباع المالكين، وذلك استناداً الى المادة (11) من المرسوم الاشتراعي رقم (83/88) كذلك يراجع بهذا الخصوص القرار رقم 317 الصادر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ 2005/02/24.

السؤال الرابع:

ما هي الأصول الواجب اتباعها لاشغال الملك العام البلدي؟

إن إجازات الأشغال على الأملاك العمومية خاصة البلديات يعطيها رئيس البلدية بصورة مؤقتة استناداً الى المادة 75 من قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 1977/06/30 واستنادا ايضا الى المادتين 16-17 من القرار رقم 144/س تاريخ 10-06-1925 وهذه الإجازات تمنح لمدة سنة واحدة يمكن تجديدها بالرضا الضمني على أن يُعين في هذه الإجازات الرسوم المتوجبة والمحددة في المواد 41 حتى 29 ضمناً من قانون الرسوم والعلاوات البلدية رقم 88/60 تاريخ 12 آب 1988 مع ضرورة استفاء رسم الطابع المالي عن اشغال الاملاك العمومية البلدية المفروض بموجب القانون رقم 67 تاريخ 5 – 8 1967 وتعديلاته.

السؤال الخامس:

هل عائدات البلديات من الصندوق البلدي المستقل هي من عداد الواردات المستثناة من الواردات الفعلية في الحساب القطعي لتسديد قيمة 10%؟

نصت المادة 133 من قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 77/118 تتكون مالية الاتحاد من: عشرة بالمئة من الواردات الفعلية لبلديات الأعضاء كما هي محددة في جدول الحساب القطعي لسنة السابقة ولا تدخل في حساب الواردات والأمانات والنقل المدور والقروض والمساعدات"...

(يراجع بهذا الخصوص الرأي رقم 2004/111 الصادر عن ديوان المحاسبة بتاريخ 2004/10/29)

السؤال السادس:

ما هي أصول وشروط ضم الطرق الخاصة الناتجة عن إفراز العقارات الى الملك العام؟

إن صلاحية ضم الطرق الخاصة الناتجة عن افراز العقارات هي من اختصاص المجلس البلدي بموجب قرارات تصدر عنه، وهذا الضم هو مجاني وإلزامي بالنسبة لطرق او اقسام الطرق التي يستفيد منها اكثر من ستة عقارات مبنية او قيد البناء، ولستة مالكين مختلفين.

مع الاشارة الى أن القوانين والانظمة المعمول بها قد اعطت للبلدية حقا استنسابيا مطلقا في أي وقت ودون أي شرط بالضم مجانا الى الملك العام البلدي، الطرق الخاصة الناتجة عن افراز العقارات بغضّ النظر عن عدد المستفيدين من هذه الطريق حتى ولو كانوا اقل من ستة عقارات او ستة مالكين.

(يراجع بهذا الخصوص القانون رقم 89/3 المعدل بموجب القانون رقم 388 تاريخ 2001/12/14 والقرار رقم 384 الصادر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ 2005/04/04).

ساحة جباع

الورود تزيّن مداخلها

جباع ـ عين بوسوار: تزيد إلى جمالها وردا

هي قصة عشق بين عروس المصايف جباع وجارتها عين بوسوار، وجبل شامخ أشم أخذ اسمه من أحد أولياء الله «صافي». في حضن جبل صافي الذي يفوح منه عطر الجمال وفوح المجاهدين، استراحت جباع، قرية جنوبية تكاد تكون أشبه بلوحة رسمت بأبهى الألوان وأرقاها. فنمت وترعرعت بين دفء ساعديه، يلفانها بانحناءة متواضعة وحنان صُدق بدم المقاومين.

جباع التي صقلها الزمان ولم يفسدها الدهر، كانت وما تزال الأغلى في نظر بلديتها التي لم تبخل عليها بالعطاء والجهد سعيا منها للمحافظة على جمالها، ولتبقى نبراسا للعلم والعلماء، ومحط رحال للشعراء والأدباء، ومقصدا لطالبي الراحة والاستجمام.. وكذلك الحال بالنسبة لعين بوسوار التي لم تتأخر البلدية بوضع امكانياتها بهدف رفدها بكل ما يسهم في تنشيط واقعها الانمائي والسياحي.

ومع بداية فصل الربيع، تتناغم البلدة مع طبيعتها، محاكية إياها عبر مجموعة من المظاهر التجميلية التي عملت بلدية جباع وعين بوسوار على بنائها وتحسينها، من خلال الورود وأشجار الزينة التي زرعت بمختلف أنواعها في أحواض وزعت على مداخل القرية وطرقاتها الرئيسية، مع ما يرافقها من إضاءة ليلية تلفت الزائر وتنعش بصره.

تصوير: عامر فرحات

عروس المصايف

مدخل جباع - عين بوسوار الشمالي

مشاريع البلدية لم تقف عند هذا الحد، فجولة قصيرة في أحياء البلدة وطرقاتها كافية لتلحظ بعينيك مجموعة من المشاريع التي نفذتها البلدية، ومنها استحداث عدد من الحدائق العامة كحديقة المرجة التي جهز قسم منها بألعاب خاصة بالأطفال، حديقة أخرى في منطقة العين التحتا في عين بوسوار، إضافة إلى حديقتين في الساحة العامة تتميزان بتصميم جميل تزيده روعة برودة الماء وخريرها المنبعث من الشلال والنافورة المستحدثين فيهما، ولم لا فالقرية التي فيها من الينابيع ما يعادل أيام السنة حري بها أن تقدم لقاطنيها وزوارها ما يخفف عنهم هموم حياتهم.

المنحى الإنمائي الذي انتهجته بلدية جباع - عين بوسوار في تأهيل البنى التحتية والقيام بمشاريع تجميلية، لم يشغلها عن الاهتمام بالشباب، عصب التقدم والازدهار. فبالإضافة إلى الندوات التثقيفية والتوعوية الدورية التي تقيمها البلدية في مركز المطالعة والتنشيط الثقافي، والتي تطال مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، أنشأت البلدية الجزء الأول من المدينة الرياضية، والمتمثل بملعب رياضي، على ان تستكمل في الفترة المقبلة بقية مراحل المشروع على أن يشمل: ملاعب لكرة القدم، ملاعب لكرة السلة، ملاعب للكرة الطائرة، غرف تبديل الملابس وأحواض السباحة.

جباع: أصالة وتراث

تقع جباع - عين بوسوار في قضاء النبطية - محافظة النبطية، تبعد جباع - عين بوسوار 66 كلم عن العاصمة بيروت. وتقع على تلة تبدأ من ارتفاع 564 متراً لتصل إلى 1410 أمتار عند سفوح جبل صافي آخر قمّة ضمن سلسلة جبال لبنان الغربيّة، أما مركز جباع فيقع على ارتفاع 770م.

تشتهر جباع وعين بوسوار بيانبيعهما، وبكونهما مصيفاً للبنانيين، وهو ما جعل الحركة السياحية تنشط في البلدة بعد التحرير في العام 2000 حيث أخذت المقاهي والمطاعم والمتنزهات تنتشر في عدة نواحٍ من البلدة.

.. وهويّة

يوم المختار: المخاتير يطالبون بالضمان وتنسيق الأجهزة معهم

احتفل لبنان بـ«يوم المختار» (24 آذار) حيث اقيم احتفال رسمي بالمناسبة في قصر الأونيسكو برعاية رئيس الجمهورية وبحضور ممثلين لرئيسي مجلس النواب ورئيس الحكومة ووزير الداخلية والبلديات وعدد من النواب وحشد من المختارين غاب منهم مخاتير بيروت وعدد من مخاتير الشمال.

وألقيت في الاحتفال كلمات للرؤساء الثلاثة ولمدير عام الادارة المحلية خليل الحجل، وتحدث باسم المخاتير رئيس روابط مختاري لبنان بشارة غلام، فطالب بالنظر الى المختار كمواطن مسؤول بحاجة الى ضمان صحي واجتماعي وتعزيز التنسيق بين المختار والاجهزة كافة، والحرص على تزويد المختار بجميع المعلومات والبيانات والبلاغات الصادرة عنها، ومكننة كافة معاملات المواطنين التي تصدر عن دوائر الاحوال الشخصية.

الوزير بارود والمخاتير

بلدية تبنين تسلمت من الكتيبة البلجيكية أرضاً مطهرة من الألغام

تسلمت بلدية تبنين من الكتيبة البلجيكية في "اليونيفيل" المتمركزة في تبنين، قطعة ارض مطهرة من الالغام والقنابل العنقودية في خراج تبنين بعد ان نظفتها الفرقة الهندسية العائدة لهذه الكتيبة.

واقيم بالمناسبة احتفال، بحضور قائد الكتيبة الكولونيل كارين دو برابندير، ممثل بلدية تبنين يوسف فواز، وعدد من الفاعليات البلدية والاختيارية والمواطنين.

يوم الطفل في بليدا

احتفلت بلدية بليدا بيوم الطفل في (21 /آذار) واقامت احتفالاً بالتعاون مع قوات اليونفيل تخلله انشطة ومسابقات للاطفال وتوزيع الهدايا على المشاركين.

اطلاق مركز التدريب والتأهيل المهني في حارة حريك

في خطوة تنموية هامة افتتحت بلدية حارة حريك وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان (UNDP) مركز التدريب والتأهيل المهني والمعرض الدائم لدعم قدرات المرأة في منطقة حارة حريك بتمويل من الوكالة الدولية السويدية للتنمية ودولة النمسا.

المشروع الذي تبلغ مساحته أكثر من ألف متر مربع، يقع في منطقة حارة حريك مقابل كنيسة مار يوسف، وهو عبارة عن مركز للتدريب والتأهيل المهني. وقال مدير البرنامج في لبنان سيف الدين ابارو إن «اطلاق هذه المشاريع له مردود اجتماعي واقتصادي كبير على المجتمع اللبناني، وتحديداً على الفئات المهمشة».

وشرح نائب رئيس بلدية حارة حريك أحمد حاطوم تفاصيل المشروع الذي تكفلت البلدية بتسديد قيمة إيجار أرض المركز البالغة 15 ألف دولار سنويا، وقدمت الوكالة السويدية و«UNDP» مبلغاً قدره 220 ألفاً و500 دولار اميركي، مؤكداً ان المركز ليس معهداً مهنياً أكاديمياً انما يستهدف المتسربين مدرسياً والنساء اللواتي لا تسمح لهن ظروفهن وقدراتهن بالعمل خارج المنزل وفئة عمرية من الرجال العاجزين.

خلال إفتتاح المركز في حارة حريك

إعادة افتتاح معمل إدارة النفايات الصلبة في عيترون

أقام صندوق البيئة في لبنان وبلدية عيترون حفل افتتاح معمل ادارة النفايات الصلبة في البلدة، برعاية وزير البيئة محمد رحال والسفيرة الألمانية بريجيت إيبرلي سيفكر.

حضر الاحتفال النائب حسن فضل الله، مدير مكتب الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ في سوريا ولبنان الدكتور مجدي المنشاوي، مدير مكتب التعاون للتنمية في السفارة الايطالية فابيو ميللوني، ممثلون عن الجمعية الايطالية COSV، ممثلون عن مجلس الانماء والاعمار وصندوق البيئة اللبناني EFL، إضافة إلى فاعليات بلدية واختيارية واجتماعية ومنظمات وجمعيات بيئية.

بعد كلمة لرئيس بلدية عيترون سليم مراد، ألقت السفيرة الالمانية كلمة قالت فيها: «إن الدولة الالمانية وضعت في تصرف الحكومة اللبنانية بعد حرب تموز 2006، نحو 4،5 مليون يورو كمساعدة لمعالجة الأضرار البيئية التي نجمت عنها».

وألقى الوزير رحال كلمة اشار فيها الى خطة وزارته لحل مشكلة النفايات على مستوى كل الأراضي اللبنانية.

من جهته قال المنشاوي «إن الصندوق موّل 17 مشروعا موزعا على كل المناطق اللبنانية، وسيدعو في 14 أيار المقبل إلى تقديم طلبات لتمويل مشاريع جديدة بيئية ذات منافع اقتصادية للحد من التغيير المناخي والتلوث الصناعي، عبر اعتماد تدابير الانتاج الأنظف».

النائب فضل الله قال في كلمته إن: «المناسبة لا تتعلق بمعمل للنفايات، بل بإعادة إعمار ما هدمه العدو الاسرائيلي في تموز 2006، الذي استهدف البيئة والبشر وكل شيء، ولم يستطع أن ينال من إرادة أبناء الجنوب والمنطقة».

بلدية بعلبك نظمت جولة على المشاريع المنفذة في المدينة

نظمت بلدية بعلبك جولة على المشاريع المنفذة من قبل المجلس البلدي او بالتعاون مع الجهات المانحة في مدينة بعلبك ومحيطها، بمشاركة النائب كامل الرفاعي، رئيس بلدية بعلبك بسام رعد، رئيس اتحاد بلديات بعلبك فوزي عباس، اعضاء المجلس البلدي، مخاتير، ممثلي الاحزاب والقوى الوطنية والاسلامية، واعضاء من هيئة انماء بعلبك. شملت الجولة الاعمال المنفذة في المواقع التالية: محطة تكرير الصرف الصحي في إيعات، المعرض الدائم، أقنية ري البساتين، المهنية، مشروع الإرث الثقافي، قرية النصر، طريق شركة الكهرباء، طريق مسجد الامام علي، غابة الشهداء، المدينة الرياضية، طريق وادي السيل، تجمع المدارس، الطرقات الداخلية، بالاضافة الى مشاريع قيد التنفيذ ومنها: مبنى الجامعة اللبنانية ومبنى الجامعة الاسلامية على ارض تبرعت بها البلدية.

وقال رعد إن الزيارة هي لتفقد المشاريع التي تمكنت البلدية من تنفيذها بإمكانياتها أو المشاريع التي ساهمت فيها البلدية، أو سعت من خلال مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي والهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان والصندوق الكويتي للتنمية ومؤسسة الوليد بن طلال وسائر الهيئات المانحة من أجل إنجازها بما يخدم مدينة بعلبك وسكانها.

هبة يابانية لمشاريع صحية في زغرتا

وقّعت مديرة مركز الخدمات الانمائية في زغرتا زانة جوخدار فرنجية وسفير اليابان في لبنان كويشي كما كويشي كاواكامي عقداً بقيمة 86.430 دولاراً اميركياً، وذلك من اجل تحسين الوضع الصحي في منطقة زغرتا ـ الزاوية، وجرى حفل التوقيع في السفارة اليابانية في بيروت. ويصرف المبلغ لتجهيز مستوصف لمركز الخدمات الانمائية في زغرتا، وجاء ضمن تقديمات يابانية للبنان بلغت منذ العام 1996 وحتى اليوم 9 ملايين دولار اميركي.

افتتاح مركز الرعاية الصحية في حارة حريك

بالتعاون بين بلدية حارة حريك وبرنامج «ارت غولد»- لبنان المنفذ من برنامج الامم المتحدة الانمائي افتتح مركز الرعاية الصحية في بلدة حارة حريك.

رئيس بلدية حارة حريك سمير دكاش أثنى على جهود الذين ساهموا في انجاح هذا المشروع، وقال إن افتتاح مركز صحي في قلب الضاحية الجنوبية هو أفضل رد على الهمجية الصهيونية التي ارادت النيل من صمود وكرامة هذه المنطقة. وأضاف أن أهل حارة حريك يحبون الحياة ويستحقون العيش بكرامة، وكذلك فهم يهوون الشهادة في سبيل الدفاع عن أرضهم ووطنهم، وانه من واجب الدولة أن تعير الضاحية التي قدمت الشهداء وعانت من الدمار الاهتمام الانمائي اللازم والضروري .

«الشجرة الطيبة»: حملة غرس مليون شجرة لعام 2010

«ما تقطع نَفَسك» شعار اختارته جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية لاطلاق حملة غرس مليون شجرة، ضمن مشروع «الشجرة الطيبة»، وذلك حفاظاً على لبنان الأخضر ونهوضاً بالواقع البيئي اللبناني.

من الضاحية الجنوبية كانت انطلاقة المشروع، حيث قامت بإعادة تشجير جادة السيد هادي نصر الله برعاية وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن، وبحضور النواب: قاسم هاشم، حكمت ديب، فادي الأعور، ناجي غاريوس، ورؤساء بلديات المنطقة، وجمعيات أهلية وبيئية وكشفية.

وكشف مدير عام جهاد البناء المهندس محمد الحاج أن المؤسسة قامت خلال خمس سنوات بغرس وتوزيع ستة ملايين ونصف المليون غرسة حرجية ومثمرة ضمن مشروع الشجرة الطيبة، واعداً باستمرار هذا المشروع.

من جهته أثنى الوزير الحاج حسن في كلمته على جهود «جهاد البناء» في مشاريع التشجير لزيادة المساحة الخضراء في لبنان بالتعاون مع البلديات والجهات الرسمية.

وشملت الحملة التي تستمر حتى نهاية العام مختلف المدارس والمعاهد والهيئات الكشفية في مختلف المناطق بمشاركة من نواب المناطق وفعالياتها.

اتحاد بلديات قضاء صور كرم رياضيين

أقام اتحاد بلديات قضاء صور حفلاً تكريمياً للرياضيين: علي عواركة، بطل لبنان في المصارعة الرومانية، محمود كمال بطل لبنان في الملاكمة، وجميلة عواركة بطلة غرب آسيا للناشئين في لعبة الجيدو، برعاية وحضور مدير عام وزارة الشباب والرياضة الاستاذ زيد خيامي، ورئيس اتحاد بلديات صور عبد المحسن الحسيني، ورئيس بلدية دبعال خضر كمال، وذلك في مطعم شواطينا في صور.

جميلة عواركة شكرت باسم المكرمين بلديتي صور ودبعال على التكريم، وطالبت بتشجيع جميع انواع الرياضات في المنطقة كي يكون لبنان ممثلا بأفضل تمثيل. بعدها ألقى رئيس اللجنة الرياضية في اتحاد بلديات صور ورئيس بلدية دبعال خضر كمال كلمة في المناسبة. ثم القى خيامي كلمة حيا فيها الجهود والانجازات التي نالها المكرمون على مستوى لبنان وآسيا، وحثهم على بذل الجهد لتمثيل لبنان على المستوى الدولي. وفي ختام الحفل جرى توزيع الدروع التقديرية على المكرمين.

haret-hreik.org

أطلقت بلدية حارة حريك موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

www.haret-hreik.org

باحتفال أقيم في قاعة القصر البلدي، ويعرض الموقع نشاطات البلدية وخدماتها، ويوفر التسهيلات للمواطنين من خلال الحصول على بعض الوثائق والبيانات الكترونياً.

الصلح تدشن مستوصفاً في عين التينة

دشنت نائبة رئيس مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية الوزيرة السابقة ليلى الصلح مستوصف عين التينة في منطقة البقاع الغربي بعدما تم تجهيزه بعيادتين لطب الاسنان والصحة العامة. وكان في استقبال الصلح رئيس بلدية عين التينة حسن هاشم، وبحضور قائمقام البقاع الغربي مانع المقداد ورئيس اتحاد بلديات البحيرة ربيع جمعة ورؤساء البلديات والمخاتير ومشايخ واطباء ومديري المدارس والهيئات التعليمية. وشكر هاشم في كلمته المؤسسة على مبادرتها الانسانية. أما الوزيرة الصلح فأكدت التمسك بالارض والايمان بمقدرات الوطن وبوحدة المصير القائم على التغلب على الحرمان لنبني وطناً سيداً حراً مستقلاً. وقد تم تقديم دروع تقديرية للوزيرة الصلح.

اتفاقية تعاون بين كلية الزراعة وجهاد البناء

وقّع كل من رئيس الجامعة اللبنانية د.زهير شكر ومدير عام جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية المهندس محمد الحاج، اتفاقية تعاون «في التدريب والإرشاد الزراعي والبحث العلمي في إطار مكافحة التصحر» في مبنى الإدارة المركزية للجامعة في المتحف بحضور عميد كلية الزراعة د.تيسير حمّية.

وأشار شكر الى أن هذه الاتفاقية ستتيح للطلاب فرصة الاستفادة منها لمتابعة أبحاثهم، في حين أشاد الحاج بالطاقات العلمية «المتميّزة» في كلية الزراعة، لافتاً الى أن الجمعية تسعى للربط بين نتائج البحوث العلمية والعمل الميداني.

ورشة «UN-HABITAT» حول تفعيل اللامركزية الإدارية في لبنان

بارود: بحثُ اللامركزية يجب أن يترافق مع قانون بلدي جديد

نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) ورشة عمل لاطلاق مشروع «تعزيز الحكم المحلي من أجل تفعيل اللامركزية الإدارية في لبنان» الممول من الحكومة الايطالية.

وركز اللقاء الذي رعاه وزير الداخلية زياد بارود، وشاركت فيه اتحادات البلديات، على وضع المشروع في نطاق رؤية وتوجه وزارة الداخلية لجهة تفعيل العمل البلدي.

ولفت بارود في كلمته الى أن هيكلة مديرية المجالس والإدارات المحلية تهدف الى تفعيل حاجات التخصص، وأوضح أن بحث اللامركزية يجب أن يترافق مع قانون بلدي جديد، مشيراً الى أن نجاح مشروع UN-HABITAT سيؤدي الى إنشاء معهد دائم للتدريب البلدي للمساعدة في تقديم الخبرات والمدربين.

واشار ممثل البرنامج في المقر الرئيسي في نيروبي آلان غريمار الى أن اللامركزية تتطلب جهوداً مكثفة في مجال بناء القدرات، ويجب أن تترافق مع تعزيز دور السلطات المحلية، ومن هنا تكمن أهمية البرنامج.

وركز سفير ايطاليا غابريال كيكيا على التوجهات التي طورتها مجموعة عمل الجهات المانحة حول مسألة التنمية المحلية لتحسين آليات التخطيط والتنفيذ والتنسيق لمشاريع التنمية المحلية.

وركزت الجلسة الأولى في اللقاء على الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل البلدي على الصعيد المركزي، وتضمنت عروضاً لمشروع تفعيل اللامركزية الإدارية والمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية والمركز اللبناني للدراسات وبرنامج التعاون الايطالي والمشروع الأول للبنى التحتية الذي ينفذه البنك الدولي وجامعة نيويورك ألباني.

أما الجلسة الثانية فتضمنت عدداً من التجارب القائمة والسابقة التي لها علاقة بالعمل البلدي، وركزت على الدروس المستخلصة، وتم عرض تجربة المكاتب الفنية المنفذة من قبل UN-HABITAT في جنوب لبنان، وتجارب اتحاد بلديات الفيحاء ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وجامعة البلمند.

واختتم اللقاء بمناقشة عامة حيث تم التطرق الى التحديات التي تواجه تطوير العمل البلدي.

طهران:
المدينة التي تحاكي الدولة

ماجدة ريّا

على الرغم من أن طهران ليست إيران، ولكن من دون هذه الحاضرة العظيمة، التي تشكل النقطة المحورية لشبكة المواصلات في البلاد، والمركز الذي يضم أكثر من 40% من الأنشطة الاقتصادية، فإنه لن يكون من الممكن أن نفهم بالكامل الجمهورية الاسلامية الإيران والتغيرات فيها.

طهران هي مرآة إيران. فأولئك الذين يسكنون في هذه المدينة الشابة قدموا من جميع أنحاء البلاد مع مختلف المعتقدات والثقافات واللغات وأنماط الحياة والعيش في سياق وطني واحد معا. ويمكن الإشارة إلى أن المجتمعات الحديثة تأخذ شكلها في المدن الكبيرة، وبالتالي فإن مستقبل إيران يجري تشكيله في طهران. إيران بلد معقد وغامض، وطهران هي أكثر من ذلك. الأنشطة، والسكان، والثقافات، صاغت علاقات جديدة ومتغيرة تقوم على منطق أن الناس يتعاملون مع بعضهم البعض دون معرفة مسبقة. هذه الظاهرة، على الرغم من كونها إشكالية، فإنها توسّع الابتكارات وتيسر الإبداع.

التاريخ :

يعود تاريخ تطبيق قانون المجالس، التي تعرف اليوم باسم المجالس البلدية، إلى إنشاء الهيئة التشريعية الأولى في إيران، وهي الجمعية الاستشارية الوطنية، فمن أول القوانين الصادرة عن البرلمان كان قانون البلديات في عام 1907، ومن خلاله تحقق واحد من أهم أهداف الثورة الدستورية التي حصلت قبل ذلك بعام في إيران. الاعتراف بحق المواطنين في الانتخاب والترشح لإدارة شؤون مدنهم، من ضمن حقوقهم السياسية. لذا، فإن أول منعطف تاريخي في القوانين التي ينبغي أن يدرسها المجلس حصل عندما تحققت الحقوق السياسية للشعب الايراني.

كانت السنوات الأولى من القرن العشرين عندما انتصرت الثورة الدستورية وبدأت الجمعية الوطنية الاستشارية بإقرار القوانين.

في غضون أكثر من 95 عاما انقضت منذ التصديق على أول قانون للبلديات في إيران، مرت المجالس الحضرية والريفية بتقلبات كثيرة.

وفي عهد الثورة الإسلامية فإن أول قانون متعلق بالمجالس البلدية الإسلامية تمت الموافقة عليه في عام 1982، بعد ذلك، تغير هذا القانون خمس مرات.

النسخة النهائية من القانون تمّت الموافقة عليها في فترة الولاية الخامسة لمجلس الشورى الإسلامي في عام 1996. وقد مهد هذا القانون الطريق لإجراء انتخابات للمجالس الإسلامية، وأول انتخابات من هذا النوع جرت في الثامن من آذار/مارس عام 1999، شارك فيها المواطنون بحماسة لانتخاب أكثر من 40.000 مجلس بلدي. وأخيراً، تم انتخاب نحو 200،000 شخص لإدارة الشؤون البلدية للمدن والقرى وأعضاء مجالس المدن الإسلامية. وقد بدأت المجالس عملها في 29 مايو 1999.

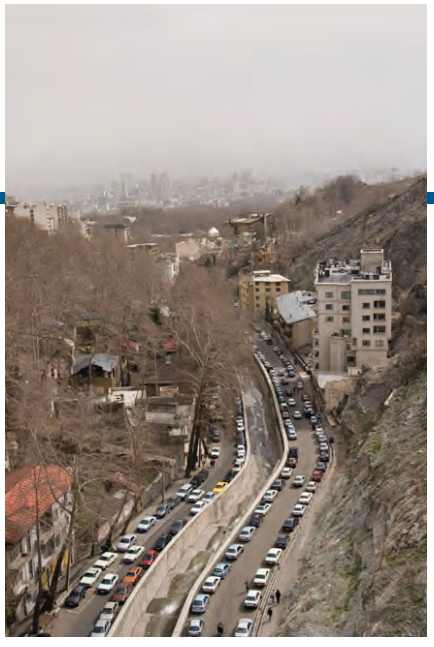

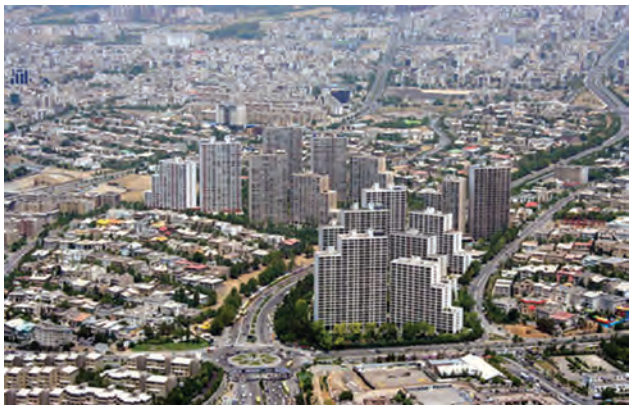

المهام:

بعض واجبات ومهام المجلس الإسلامي لمدينة طهران هي كما يلي :

1. انتخاب عمدة لمدة أربع سنوات.

2. تحديد الاحتياجات الصحية والاجتماعية والثقافية، والتعليمية، والاقتصادية، ونقص الرعاية الاجتماعية والنقص في اختصاص كل منها، ووضع خطط ومقترحات تصحيحية، وكذلك تطبيق الحلول في المجالات المذكورة أعلاه لتيسير التخطيط من قبل المسؤولين المعنيين

3. إقرار مشاريع القوانين المتعلقة بفرض أو إلغاء الرسوم في المناطق الحضرية، وتغيير نوعها وكميتها بما يتماشى مع السياسات العامة للحكومة التي يتم الإعلان عنها من قبل وزارة الداخلية.

4. الإشراف على الشؤون الصحية في المناطق الحضرية.

5. إقرار الأنظمة والإشراف على منشآت القنوات والمسارات في المدينة.

6. الإشراف على تنفيذ الخطط المتعلقة بالتنمية في الشوارع والطرق والساحات والمساحات الخضراء، والمرافق العامة في المدينة وفقاً للّوائح ذات الصلة.

7. الموافقة على أسماء الشوارع والميادين والطرق والأزقة والأحياء السكنية في المدينة وتغيير هذه الأسماء.

8. الإشراف على الإدارة الجيدة للبلديات، وجميع المنظمات والمعاهد والشركات التابعة للبلدية، وحماية رأس المال والأصول، وكذلك الأصول العامة والخاصة في البلدية، والإشراف على نفقات وتكاليف تلك الكيانات من خلال تحديد مراجع رسمية والإبلاغ عن المخالفات في البلدية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

رئيس البلدية :

هو السلطة التنفيذية في المدينة، ويدير الأمور في المجالات التالية:

1 – الشؤون القانونية والبرلمانية
2 – الاجتماعية والثقافية
3 – المرور والنقل
4 – الخدمات الحضرية
5 – التخطيط والتنسيق
6 – الشؤون المالية والإدارية
7 – التخطيط الحضري والهندسة المعمارية
8 – القانونية، ومجلس المدينة والمجلس (البرلمان)
9 . المقاطعات
10 – التقنية والتنمية

المجلس البلدي (شورى البلدية) :

هو في البلدية السلطة التشريعية، وتشمل مسؤوليات الشورى:

انتخاب عمدة.
الموافقة على خطط المدينة.
الموافقة على التشريعات المحلية التي يقترحها رئيس البلدية
الموافقة على الميزانية والضرائب البلدية.

ومجلس الشورى في البلدية يعمل عبر خمس لجان دائمة مسؤولة عن استعراض الخطط والقوانين والمقترحات التي قدمت في خمسة مجالات رئيسية :

1 – التنمية الحضرية
2 – الثقافة والمجتمع
3 – البيئة الحضرية
4 – قسم الميزانية والتخطيط

هناك أيضا لجنتان خاصتان لـ:

5 – البند 38 الذي يعمل على النزاعات حول العقود والمسائل المالية في عقود البلدية
6 – البند 77 المتعلق بشؤون الضرائب

كما أن هناك خمس لجان مكلفة بالاشراف على العمليات في مقاطعات المدينة الاثنتين والعشرين.

تتألف الشورى من 15 عضواً منتخبين بالاقتراع العام المباشر لولاية مدتها أربع سنوات.

المناطق:

تقوم مجالس المناطق بالأعمال الإدارية في مناطقها. رئيس المجلس هو رئيس بلدية الحي. ويشرف رئيس البلدية على المناطق.

تضم طهران 22 منطقة، كل منها تدار من قبل رئيس بلدية المنطقة الخاصة الذي يقدّم تقاريره إلى رئيس بلدية طهران الكبرى.

رئيس بلدية طهران الكبرى لديه أيضاً ثمانية نواب، وهم يترأسون الإدارات التالية:

1 – التنسيق والتخطيط
2 – الثقافة والشؤون الاجتماعية
3 – تخطيط المدن والهندسة المعمارية
4 – الشؤون الفنية والتنموية
5 – الخدمات الحضرية
6 – الشؤون الادارية والمالية
7 – المرور والنقل
8 – الدوائر والشؤون

إلى الإدارات أعلاه يتم إضافة العديد من المنظمات، والشركات التابعة لها.

على هامش ورشة اطلاق مشروع تفعيل اللامركزية الادارية:

حتى لا تضيع جهود تعزيز الحكم المحلي الرشيد

المهندس قاسم عليّق

من المعلوم أن اللامركزية الإدارية تمثل أهم أدوات الإصلاح المؤسساتي على المستويين الوطني والمحلي، بالرغم من أن تعزيز اللامركزية أصبح من مسلّمات الإنماء المتوازن، وأن تحديد مسؤوليات السلطات المحلية وتحسين العلاقة الإدارية بينها وبين القطاعات الحكومية وتعزيز قدراتها المالية من شأنه المساهمة الفعّالة في تحقيق التنمية المتوازنة التي تؤدي إلى الحد من الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والتربوية وتوليد الوظائف. ولما كانت اللامركزية الإدارية كإستراتيجية قد نصّ عليها اتفاق الطائف وكذلك قانون البلديات، وبما أن البلديات هي المظهر الوحيد للامركزية في لبنان، فهي تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري بحسب المرسوم التشريعي 118 للعام 1977.

إذاً ما هي المعوِّقات؟

عندما نتابع ما يصرّح به معالي وزير الداخلية والبلديات الاستاذ زياد بارود نلمس تأييده بصراحة للامركزية في الادارة المحلية، لكن في التطبيق عندما تأتيه شكوى من مواطن ما سواء كانت صحيحة أم لا، يحوّل رئيس البلدية إلى لجنة تحقيق دون أن يراجع الرئيس؟!

وعندما يأخذ المجلس البلدي قراراً ما فإنه عرضة للأخذ والرّد والمساومة عند سلطات الرقابة والوصاية على مستوى القضاء والمحافظة.

وعندما تقوم البلدية بنشاط ما حسب القانون قد يعترض مواطن ما عليه، فبإمكانه أن يحرّك القوى الأمنية والمعلومات والاستقصاء على مستوى القضاء والمحافظة وحتى المركزي منها؟ بحيث تصبح الدولة وأجهزتها مشغولة بقرار رئيس بلدية في مكان ما!. فيتخيّل لأي متابع أن جميع مشاكل البلاد والتهديدات المحيطة به، قد حلت وبقي تلك الشكوى.

بعد اطلاعنا على مشروع "تعزيز الحكم المحلي من أجل تفعيل اللامركزية الإدارية في لبنان" في ورشة العمل التي أقامتها الـUN HABITAT برعاية وزير الداخلية، وتناوبت فيها الجهات المانحة للتحدث عن العوائق والعقبات والصعوبات التي تواجه الحكم المحلي في ممارسة صلاحياته على الأرض، الى العوائق التي تواجهه، فكانت جميع التجارب والملاحظات والتوصيات جميلة، ولكن كان الغائب الأكبر هو صوت الحكم المحلي، أي البلديات واتحادات البلديات؟!

من يمثّل البلديات أو اتحادات البلديات أو العمل البلدي في ورش عمل كهذه تناقش الحكم المحلي وسبل تطويره، هل يكون الحوار بين وزارة الداخلية التي لها طابع أمني واداري بامتياز، وهي حصراً صاحبة الوصاية على البلديات وتلك الجهات المانحة لتصل إلى خلاصة ما يحتاجه الحكم المحلي من ترشيد؟!

إذاً نحن مدعوون إلى بلورة ممثلية الحكم المحلي على مستوى المركز؟ فاذا كان اتحاد البلديات جامعا لعدد من البلديات، فما الذي يؤطر مجموع الاتحادات على مستوى المحافظة او الوطن؟! وهي حاجة تبدو واضحة وجليّة في كل المؤتمرات وورش العمل التي تعنى بالشأن العام والحكم المحلي. والمشروع الآنف الذكر لم يتطرّق إلى هذا الموضوع جملة وتفصيلاً.

هل نحن أيضاً بحاجة إلى حاضنة أعمال مركزية تنسّق حاجات المشاريع المموّلة من الجهات المانحة، وتتواصل وظيفتنا مع مكاتب التنمية المحلية، وهل مكان هذا الإطار الضيق هو وزارة التنمية الإدارية؟!

أسئلة تحتاج إلى أجوبة حتى لا تضيع الجهود في تعزيز الحكم المحلي الرشيد.